الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية.

عنوان المذكرة :

أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر
حالة ـ مجلس التعاون الخليجي ـ

من إعداد الطالب:
لوراسي يسرى

تحت إشراف
الأستاذ:
فرطاقي جابر

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
شرقرق سمير	أستاذ محاضر .أ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
فرطاقي جابر	أستاذ محاضر .أ	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أوضايفية حدة	أستاذ محاضر .أ	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2020 - 2021

اهداء

*

أهدي عملي المتواضع هذا الى الوالدين الكرمين حفظهما الله و رعاهما و رزقنا رضاهما " أمي رشيدة " و أبي " رشيد ".

* إلى زوجي و شريك حياتي " أمير " الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي.

* إلى أخي العزيز " رامي " أطال الله في عمره.

* إلى أختي عزيزتي " مريم " أطال الله في عمرها.

* إلى أولاد أختي " راما " و " محمد" حفظهما الله برعايته.

* إلى كل من وقف بجانبي طيلة مشواري الدراسي .

* إلى ابنة خالتي و ابنائها .

* إلى صديقاتي " ريم " ، " خولة"، " شيماء".....

* إلى كل من شجعني و لو بكلمة طيبة....

شكر وتقدير

قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع و الذي كان له الفضل الأول في هذا التوفيق

أقدم شكري و امتناني الخالص إلى أستاذي الفاضل الدكتور " فرطاقي جابر "

على تكرمه بالإشراف على رسالة تخرجي، والذي لم يبخل علي

بنصائحه القيمة و توجيهاته التي أسهمت في إتمام البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة هذه الرسالة.

ملخص الدراسة:

لقد شهد العالم منذ القدم تطور و تغير في شتى المجالات، فمن الناحية الاقتصادية و المبادلات التجارية، فقد عرف القرن العشرين ظهور مفهوم التكتلات الاقتصادية، و يقصد بها تجمع دولي يربطها مقومات سياسية و ثقافية و اقتصادية، نظرا لما يقدمه من مزايا كإتساع حجم السوق و التوسع في حجم الإنتاج و المساعدة على تطوير و دفع عجلة النمو الاقتصادي.

حيث يركز التكتل الاقتصادي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونه أساس نمو اقتصاد الدول، كما هو الحال عند مجلس التعاون الخليجي الذي ظهر كتكتل اقتصادي عربي سعى إلى زيادة التجارة الخارجية و البينية والاستثمارات ، و العمل من أجل الحفاظ على قوتها الاقتصادية، و بروزها كقوة اقتصادية منافسة لبقية التكتلات العالمية.

الكلمات المفتاحية : التكتلات الاقتصادية , الاستثمارات الأجنبية المباشرة , التجارة الخارجية , مجلس التعاون الخليجي

Depuis l'Antiquité, le monde a connu des développements et des mutations dans divers domaines. Du point de vue économique et des échanges commerciaux, le XXe siècle a vu l'émergence du concept de blocs économiques, c'est-à-dire d'un rassemblement international lié par des composantes politiques, culturelles et économiques. , compte tenu des avantages qu'il offre tels que l'expansion de la taille du marché et l'augmentation du volume de production et l'aide à développer et à faire avancer la roue de la croissance économique.

Là où le bloc économique se concentre sur les investissements directs étrangers car il est à la base de la croissance des économies des pays, comme c'est le cas avec le Conseil de coopération du Golfe, qui est apparu comme un bloc économique arabe qui cherchait à accroître les échanges commerciaux, étrangers et interreligieux, les investissements et œuvrer pour préserver et sa force économique, et son émergence en tant que puissance Concurrence économique avec le reste des blocs mondiaux.

الفـــهرس

العنـــــوان	الصفحة
شكر و تقدير	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ- ت
الفصل الأول / الإطار النظري للتكامل الاقتصادي	31-6
المبحث الأول ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي	6
المطلب 1 مفهوم التكامل الاقتصادي	6
المطلب 2 دوافع و مقومات التكامل الاقتصادي	8
المطلب 3 اهمية التكامل الاقتصادي	14
المبحث الثاني /الاثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي و مراحله	15
المطلب 1 مراحل التكامل الاقتصادي	15
المطلب 2 اثار التكامل الاقتصادي	20
المطلب 3 مشاكل التكامل الاقتصادي	23
المبحث 3 الدراسات السابقة و القيمة المضافة	26
المطلب الأول الدراسة الأولى	26
المطلب الثاني الدراسة الثانية	28
المطلب الثالث القيمة المضافة	29
الفصل الثاني / قيام مجلس التعاون الخليجي و أثره على الاستثمار الأجنبي المباشر	72-34
المبحث الأول مسيرة التكامل لمجلس التعاون الخليجي	34
المطلب 1 دوافع و مقومات مجلس التعاون الخليجي	34
المطلب2 تطور مجلس التعاون الخليجي و هيكله التنظيمي	39
المطلب 3 انجازات وإخفاقات مجلس التعاون الخليجي	44
المبحث الثاني تطور إجمالي التجارة الخارجية و البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	53
مطلب 1 تطور إجمالي التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي	53
مطلب 2 تطور إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	62
المبحث الثالث تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر و البيني لدول مجلس التعاون الخليجي	67
مطلب 1 تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول مجلس التعاون الخليجي	68
مطلب 2 تدفقات الاستثمارات البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي	70
الخاتمة	76-74
قائمة المراجع	81-78

فهرس الجداول :

	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (01)	يمثل تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2019 .	**53**
الجدول (02)	يمثل تطور واردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2019 .	**58**
الجدول (03)	يمثل اجمالي الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة2003-2017.	**62**
الجدول (04)	يمثل إجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2003-2017 .	**65**
الجدول (05)	يمثل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة من 2010-2019 .	**68**
الجدول (06)	يمثل تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة من 2010-2019 .	**69**
الجدول (07)	إجمالي الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (التكلفة الإجمالية للمشروعات) ما بين 2003-2016.	**70**

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 01	يمثل تطور إجمالي صادرات مجلس التعاون الخليجي.	**55**
الشكل 02	التوزيع النسبي لإجمالي الصادرات السلعية حسب أقسام النظام المنسق عام 2018.	**56**
الشكل 03	يمثل التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لدول المجلس في إجمالي الصادرات لعام 2018.	**57**
الشكل 04	يمثل تطور إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي.	**59**
الشكل 05	يمثل التوزيع النسبي لإجمالي الواردات السلعية حسب أقسام النظام المنسق عام 2018.	**60**
الشكل 06	يمثل التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لدول المجلس في إجمالي الواردات لعام 2018.	**61**
الشكل 07	المنحنى البياني لتطور إجمالي الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2003-2017.	**64**
الشكل 08	المنحنى البياني لإجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2003-2017.	**67**

المقدمة

الإطار النظري لموضوع الدراسة:

مقدمة:

شهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تغييرا و تحولا في شتى المجالات السياسية، و الاقتصادية، و العسكرية خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي و بروز الرأسمالية علامة مسجلة على المسرح الدولي، و مع مرور الزمن و انتهاء الحرب الباردة، كان هناك توجه إقليمي لبعض من الدول لتغير الواقع الاقتصادي و السياسي في ظل العولمة التي تحققت على الصعيد الاقتصادي المالي, التكنولوجي، قبل أن تتحقق على مستوى القيم, الفلسفية السياسية و القانونية.

و مع حلول الثمانينات من القرن العشرين، أنشأت علاقات بين العديد من الدول، و كانت تشكل شبكات كثيفة من العلاقات التجارية، المالية، التكنولوجية، بعدما أدركت أهمية و ضرورة التكامل الاقتصادي، الذي يؤتي ثماره بصيغة الحصول على الفوائد الاقتصادية و الذي يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء، بهدف زيادة الإنتاجية العامة، مع وجود فرص متكافئة لكل عضو و تكوين أسعار صرف ثابتة على المستوى الإقليمي مع حرية التدفق في التجارة.

إشكالية الدراسة:

تزامنا مع تصاعد العولمة و ما أفرزته من تحولات إستراتيجية، أدى هذا إلى تكوين اتحادات اقتصادية سواء في إطار ثنائي أو إقليمي، حيث توجه أغلب الدول العربية و النامية إلى إنشاء تجمعات اقتصادية يكون بمقدورها التنافس على الصعيد العالمي، و من بين هذه التكتلات نجد مجلس التعاون الخليجي و الذي تم إنشاؤه عام 1981م، من طرف السعودية، الإمارات، البحرين، عمان ، قطر، الكويت، نظرا لما يجمع بينهم من مقومات ثقافية و تاريخية و حضارية، و العلاقات المميزة بين دول المجلس، وعلى رغم توفر كل هذه المقومات إلا أن هذا الاتحاد لم يصل إلى زيادة المبادلات التجارية و الاستثمارات.

ومن خلال هذا الطرح و في إطار الهدف العام للدراسة نطرح التساؤل التالي:

هل أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى التأثير الإيجابي على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهو التكامل الاقتصادي ودوافع إنشائه؟
- ماهي انجازات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التكتل الاقتصادي؟
- ماهو أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهو أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية؟

فرضيات الدراسة:

- التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب, اقتصادية واجتماعية, وسياسية, وجغرافية, في اتحاد اقتصادي لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.
- لجأت دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء كتلة اقتصادية فيما بينها بإتباع المراحل اللازمة لإنشاء تكامل اقتصادي ناجح، حيث توصل مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة السوق المشتركة.
- أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأعضاء.
- أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير حجم التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

مبررات اختيار موضوع البحث:

- بروز ظاهرة التكامل الاقتصادي على الساحة العالمية و احتلالها الكثير من الاهتمام في أدبيات التاريخ الاقتصادي.

- يدخل هذا البحث في صميم تخصص الاقتصاد الدولي.
- تناول العديد من الباحثون لنفس البحث، لكن لم يتم التطرق بشكل واضح إلى أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية.
- إبراز مكانة الدول العربية و موقعها من التكتلات الاقتصادية الراهنة.

أهداف البحث:

- التعرف على التكتلات الاقتصادية و أهميتها.
- التعرف على مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.
- محاولة إبراز دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمارات.
- محاولة إبراز دور التكامل في تفعيل التجارة الخارجية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، حيث يحتل موضوع التكتلات الاقتصادية أهمية بالغة في ظل التغيرات الراهنة في المجتمع الدولي و عصر العولمة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الإمارات، البحرين، قطر، الكويت، سلطنة عمان).

الحدود الزمانية:خلال الفترة الممتدة من 2003الى 2019

المنهج المتبع:

نظرا للموضوع محل الدراسة و من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المنهج التالي:

- ✓ **المنهج الوصفي** :الذي يعني بوصف و تفسير الأحداث و الظواهر، للوصول إلى الأسباب الحقيقية و العوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها و يظهر ذلك في الفصل الأول.
- ✓ **المنهج التاريخي:** من أجل متابعة التطور التاريخي لإنشاء تكتل مجلس التعاون الخليجي و يظهر ذلك في الفصل الثاني.
- ✓ **المنهج التحليلي:** من أجل جمع البيانات و تحليل العلاقات القائمة للاقتصاديات محل الدراسة و يظهر ذلك في الفصل الثاني.

صعوبات البحث:

- صعوبات الحصول على المراجع بالقدر الكافي على التكامل الاقتصادي الخليجي.
- نقص الإحصائيات و خاصة للسنوات الأخيرة.

هيكل البحث:

يتضمن هيكل الدراسة على فصلين، يخصص الفصل الأول إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وهذا من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي، أما المبحث الثاني فيتناول الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي و مراحله، و المبحث الثالث خصص للدراسات السابقة و القيمة المضافة .

الإطار النظري لموضوع الدراسة:

أما الفصل الثاني,فتناولنا فيه قيام مجلس التعاون الخليجي وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر وهدا من خلال ثلاث مباحث.المبحث الأول تناولنا فيه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.أما المبحث الثاني فيتناول تطور التجارة الخارجية,والبينية لدول مجلس التعاون الخليجي. أما المبحث الثالث فقد خصص لتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة, و البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الأول
الاطار النظري
للتكامل الاقتصادي

تمهيد :

شهد العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عدة تطورات و تحولات عميقة في بنية الاقتصاد الدولي و هدا من اجل التخلص من سياسات النظام الاقتصادي السائد و التخلي عنه حيث برزت ظاهرة التكتلات الاقتصادية و أصبحت من السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن و التي سعت مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية إلى إنشاء هده التكتلات من اجل الاستفادة من المزايا و القيم المضافة و بالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التكامل .

و سنحاول في هدا الفصل التعرف على الجوانب المهمة عن التكامل الاقتصادي لدا قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث .

المبحث الأول – ماهية التكامل الاقتصادي الاقليمي .

المبحث الثاني – الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي و مراحله .

المبحث الثالث – الدراسات السابقة و القيمة المضافة .

المبحث

الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح التكامل الاقتصادي سمة العصر بحيث أصبح ضرورة لابد منها لما له من آثار ايجابية منطوية على العديد من المكاسب الاقتصادية، و من خلال هذا البحث سوف نتعرف على أبرز مفاهيم التكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى دوافعه و مقوماته و أهميته.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

لقد تعددت تعاريف التكامل و اختلفت باختلاف الزوايا التي ينظر له بها و من هنا سوف نحاول التعرض لمفهوم التكامل الاقتصادي حتى يتسنى لنا فهم الصورة بطريقة أوضح و منه يعرف التكامل الاقتصادي على النحو التالي:

1- **لغة:** تشير مفردة "تكامل" في السياق العام إلى "قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد بمعنى الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها تتصرف فيها كما لو كانت كيانا واحدا أي كدولة واحدة و يحدث عادة لدول ضمن إقليم جغرافي معين" و لذلك يطلق عليه "تكامل إقليمي".[1]

2- **اصطلاحا:** هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية بهدف إذابة اقتصاديات هذه الدول في اقتصاد واحد، و إلغاء كافة القيود على حركة السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال فيما بينهم و ذلك بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.[2]

بالإضافة إلى هذا نجد عدة تعاريف أخرى للتكامل الاقتصادي بحيث نجد أن الموسوعة السياسية للتكامل الاقتصادي تعرفه على أنه ملائمة بين عناصر متوفرة عند أخذ الأجزاء كالقوى البشرية و المهارات و السوق الواسعة بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس مال فتتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل العملية الصناعية و التنموية، فهو اتجاه المشاريع نحو تكبير حجمها للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.[3]

لقد تعددت منطلقات الاقتصاديين في تعريفهم للتكامل فمنهم من يعرف التكامل أحيانا حسب أسبابه و أحيانا أخرى حسب أهدافه. لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحضى باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين و أن اختلافهم في التعريف يعود إلى اختلاف المناهج المتبعة في التحليل و انطلاقا من هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي أوردها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي فيما يلي:

- يعرف "بيلا بالاسا" التكامل الاقتصادي على أنه عملية و حالة في آن واحد و المراد بالعملية هو أنه ينطوي على الإجراءات و التدابير و الوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، و التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، و إذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية للدول الأطراف.[4]

انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن "بيلا بلاسا" يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي و علاقاتها بسياسة تحرير التجارة الدولية. إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا و مدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.[5]

---

[1] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية و التطبيق، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص 1.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية، الطبعة1،دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2006، ص 10.

[3] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية الطبعة الاولى ، دار الحامد، عمان، 2011، ص6.

[4] بيلا بلاسا، "نظرية التكامل الاقتصادي" ترجمة رشيد البداوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص10.

[5] سامي عفيف حاتم "التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق"،الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،1994،ص 30.

كما يرى الاقتصادي جان تينبرجن أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها بلاسا، فيرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية و السعي لإزالة كافة العقبات و المعوقات أمام هذا التعاون.[1]

كما و قد عرفه،بأنه عبارة عن عملية تحوي جانبين،"جانب سلبي" يقتضي إزالة التمييز و كافة الإجراءات التقييدية، إزالة التعريفات الجمركية و أنظمة الحصص، و زيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية،و "جانب ايجابي" يقتضي تسوية التفاوت في السياسات التجارية، و وضع سياسات و مؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الإجبار.[2]

أما ميردال يرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، و تؤدي إلى تحقيق تكافئ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الإقليمي، مع وجوب تحقيق التنسيق و التجانس في السياسات الاقتصادية.[3]

استند الباحث في هذا التعريف على معيار منح الفرص المتساوية للاقتصاديات المتكتلة، من خلال مختلف الإجراءات و التدابير و إزالة مختلف العوائق، بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها ذلك.[4]

و منه مما سبق يمكن القول أن التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتين أو أكثر التي يتم بموجبها إزالة كافة الحواجز و العوائق و التمييز على الحركة التجارة الدولية بين الأطراف المنتمية للتكامل الاقتصادي و التنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية لتصبح هذه الدول تكتلا واحد يهدف إلى تحقيق درجة أسمى من الرفاهية و التبادل التجاري و تحقيق معدلات نمو جيدة.

المطلب الثاني: دوافع و مقومات التكامل الاقتصادي

تتداخل دوافع التكامل الاقتصادي إلى حد كبير مع مقوماته و لذلك فإن الحديث عن كل منهما على حدا ينطوي على قدر كبير من الاشتراط.

أولا: دوافع التكامل الاقتصادي:

1. **الدوافع الاقتصادية:** و تشمل ما يلي:

أ- **اتساع حجم السوق:** يوفر التكامل الاقتصادي الدولي سوق واسعة أمام منتجات الدول المتكاملة، و هذا يؤدي إلى اتساع إنتاج المشروعات بسبب توفر الطلب الذي يمكن من تحقيق الحافز على هذا التوسع و ما يرافق ذلك من زيادة درجة استخدام الموارد و الطاقات الإنتاجية القائمة، و بالذات الغير مستغل منها كما أن اتساع السوق يتيح درجة أكبر من التخصص و تقسيم العمل.[5]

[1] فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص7.

[2] Miroslav n. Jovanovic and Richard g.n lipsey, International economic integration « limits and prospects » second edition. London. Routledge, 1998, p5.

[3] فؤاد أو ستيت، مرجع سبق دكره،ص6.

[4] زين الدين حماشي، انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.2012 ص4.

[5] إسماعيل العربي، التكتل و الاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981 ص.ص 11-12.

ب- زيادة التشغيل: إن التكامل بحكم توسيعه للسوق، و من ثم تحفيزه على التوسع في الإنتاج و النشاطات الاقتصادية، فإنه يتيح قدرا أكبر من الفرص للتشغيل، خاصة أن سوق العمل تصبح ليست سوق عمل تقتصر على دولة واحدة و إنما لمجموعة الدول المتكاملة و هذا ما يعني بالنتيجة فرص تشغيلية أكبر، إذ أن اتساع الإنتاج الناجم عن التكامل يمكن من توسيع فرص تشغيلية أكبر في مجموعة الدول المتكاملة و بالتالي فإن التكامل يمكن أن يسهم في الحد من البطالة الواسعة الانتشار و بالذات في الدول النامية.[1]

ت- زيادة معدل النمو الاقتصادي: يؤدي التكامل إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيعه للحافز على الاستثمار، فاتساع نطاق السوق و ما يتبعه من زيادة الطلب على السلع سيؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار من خلال ما يحققه رأس المال من أرباح في بلدان التكامل عن طريق تشغيل الأموال في إنتاج هذه السلع فضلا عن تشجيع التخصص في الإنتاج و ينشأ عن زيادة الحافز غلى الاستثمار انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة للاستثمار في الصناعات التي ستنشأ و تزدهر عقب التكامل و تبعا لاتساع حجم السوق و للاشتراك في عمليات نقل المنتجات و بيعها و تسويقها في أقاليم الاتحاد و يؤدي كل هذا إلى رفع مستوى استغلال الموارد و تطبيق أساليب فنية متطورة في الإنتاج مما يتولد عنه انخفاض تكاليف الإنتاج و أسعار السلع المصنعة، مما يؤدي إلى زيادة تسويقها تجاريا و زيادة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.[2]

ث- تحسين شروط التبادل الدولي: كلما قويت الدولة اقتصاديا كلما كانت شروط التبادل التجاري في صالحها، و التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة قوة و أهمية خاصة في المجال الدولي أكبر مما كان لكل منها منفردة قبل التكامل مما يمكن دول التكامل ككتلة اقتصادية من املاء شروطها ومطالبها على الدول الخارجة عن نطاق التكامل بما يحقق مصلحتها الخاصة, و تفسير ذلك يرجع إلى أن الاتحادات الاقتصادية كثيرا ما تزيد من درجة التحكم في إنتاج و تداول بعض السلع الهامة و هي بذلك تمكن الدول الأعضاء من إملاء شروطها على الدول الأجنبية عندما تبيع إليها هذه المنتجات مما يحقق مصلحتها الخاصة و يجعل شروط التبادل التجاري أكثر مراعاة لمصلحتها مثل اتحاد الفحم و الصلب الأوروبي حيث يتحكم في إنتاج و تداول سلعتي الفحم و الصلب في أوروبا و أن الاتحادات الاقتصادية كثيرا ما تتحكم في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة أعضائها فهي تمثل سوق واسعة تجعل الدول الأجنبية تبيعها منتجاتها بأفضل الشروط و الأسعار فالسوق الأوروبية مثلا تتحكم في شراء العديد من السلع من الدول الأجنبية و هذا ما سيعود على الدول المتكاملة من فوائد و مزايا نتيجة لهدين العاملين، فتزداد قوة مساومتها بالنسبة للعالم الخارجي فتحصل على السلع بأرخص الأسعار و تحصل على تسهيلات في الدفع و تخفيضات في الرسوم الجمركية مما يؤدي إلى تحسين وضع موازين مدفوعاتها.[3]

ج- إنشاء قاعدة اقتصادية قوية:[4] يمكن التكامل الاقتصادي الدولي من إقامة نشاطات إنتاجية هامة لنمو الاقتصاد و توسيع قاعدته الإنتاجية و التي بدون التكامل يصعب إيجادها خاصة بالنسبة للدول النامية لضيق أسواقها من جهة و محدودية الموارد المتاحة فيها خاصة الصناعة الإنتاجية و صناعة مستلزمات الإنتاج التي تتطلب إمكانيات مالية، مادية و بشرية ضخمة توفرها سوق واسعة ما يدفع الدول إلى تكامل الاقتصاد و لإيجاد سوق واسع.

---

[1] فليح حسن خلف،العلاقات الاقتصادية الدولية،الطبعة الأولى،مؤسسة الوراق للنشر،الأردن،2004ص 172.

[2] هشام محمود الأقداحي،العلاقات الاقتصادية المعاصرة،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2009 ص 214.

[3] هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق دكره ،ص 212

[4] طويل حدة،دورالإتحاد الأوروبي في معالجة الأزمات(أزمة اليونان)،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2017-2018 ص.ص 10-11

ح- تطوير القاعدة التكنولوجية: تحقق التكنولوجيا منافع مرتفعة كونها العامل الأساسي في منح و اكتساب الميزة التنافسية للمنتجات سواء سلعية أو خذماتية، و تتطلب إقامة قاعدة تكنولوجية إمكانيات ضخمة مالية، مادية و بشرية بالذات لذلك تسعى الدول لإقامة تكاملات اقتصادية فيما بينها للاستفادة من المزايا التي يوفرها التكامل الاقتصادي الدولي و إقامة قاعدة تكنولوجية قادرة على الاستجابة للاحتياجات المحلية و الدولية.

خ- حماية الاقتصاد: تعتبر التكاملات الاقتصادية أسلوب جديد لتحرير التجارة على نطاق دول التكتل أما التعامل التجاري مع خرج التكتل فهو مقيد بإجراءات متنوعة ما بين الكمية التنظيمية و الإدارية، ما يوفر حماية للصناعات القائمة داخل التكتل في مختلف مراحل تطورها من الناشئة حتى المتقدمة في التطور.

2. الدوافع السياسية:

1. يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعة و تأثيرها في السياسة العالمية و المنظمات الدولية، أو تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المتكتلة في إيجاد علاقات اقتصادية سياسية أكثر عدلا و توازنا مع البلدان الصناعية و المنظمات الدولية التي تتحكم بها هذه البلدان.

2.تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء و إشاعة أجواء الثقة و التفاهم المتبادل و حسن الجوار و الاستقرار السياسي في المنطقة. فمما لا شك فيه أن العلاقات الاقتصادية و التجارية المتوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء و هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع و الأجواء السياسية على المستويين المحلي و الإقليمي، و كلما كانت هذه العلاقات أكثر تطورا كلما قطعت مسيرة التكامل الاقتصادي أشواطا أبعد كلماأصبح تراجع العلاقات السياسية أكثر صعوبة. و هكذا يسير التكامل الاقتصادي جنب إلى جنب مع التكامل السياسي وصولا إلى الوحدة السياسية بين البلدان الأعضاء.

3.يشكل الإطار الاقتصادي السياسي للأمن القومي و الإقليمي و إزالة بؤر التوتر و الصراع و الخلافات الحدودية و غيرها و يتحقق الاستقرار السياسي في آن واحد معا.

3. الدوافع التاريخية الاجتماعية:

يعد التكامل الاقتصادي أساس التكامل الاجتماعي و الثقافي بين الدول الأعضاء و مجتمعاتها أيضا. فمع تمتع كل من هذه المجتمعات بخصائص اجتماعية و ثقافية معينة فإن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات الود و التعايش المشترك و الحوار الثقافي و يزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية و العقائدية بين الدول و ضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية و التجارية و الصلة الاجتماعية الثقافية بينها على الرغم من عمق جذور الترابط الاجتماعي و الحضاري بين مجتمعاتها (من ناحية الدين و اللغة و العادات و غيرها من الروابط المشتركة) بل إن هذه المجتمعات تشكل امتدادا لبعضها البعض، أما الحدود فما هي إلا تجزئة مصطنعة سياسية و اجتماعية لأمة واحدة (الأمة العربية كمثال) و يتضح الأمر بشكل جلي عند

المناطق الحدودية، حيث التقارب بين سكان هذه المناطق على طرفي الحدود يصل إلى حد صلات القربى التي يتعين استثمارها لصالح التقريب و التكامل بين البلدان المتجاورة.[1]

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي:

ينطوي التكامل الاقتصادي على جملة من المقومات نذكر منها:

أولا: المقومات الاقتصادية: تتطلب عملية التكامل الاقتصادي توفر مجموعة من الظروف الاقتصادية الملائمة و المشجعة منها:

1- **توافر البنية الأساسية الملائمة:** من الشروط التي تحض بالأولوية ضمن ما يجب أن يتوفر لنجاح العملية التكاملية، فالمجال الإقليمي لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال أثار الحجم و الوفورات الخارجية و التقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل و مواصلات و اتصالات ملائمة ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل و المواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي، كما يتعذر أيضا تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة خاصة في مجال تكامل عمليات الاستثمار و المشاريع الإنتاجية و استغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة.
2- **توافر الأيدي العاملة المدربة:**يتوقف أيضا نجاح التكامل الاقتصادي و تدعيمه على توافر الأيدي العاملة المؤهلة و المدربة في الدول الأعضاء مما يتيح ذلك من استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة، كما يتيح لها تنمية هذه الموارد و زيادة حجمها، و ينتج عن ذلك ارتفاع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء و توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بينهما.[2]
3- **التخصص و تقسيم العمل:** إن التكامل الاقتصادي في أوسع معانيه عبارة عن عملية موضوعية لتطور العميق و الراسخ للعلاقات المتبادلة و تقسيم العمل بين الاقتصاديات الوطنية، أي أن التكامل الاقتصادي الدولي يستند إلى التخصص و تقسيم العمل و يحقق للدول المتكاملة اقتصاديا عائد يفوق ما يمكن أن تتحصل عليه قبل التكامل، من خلال تحقيقه لوفورات الإنتاج بالحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة ما يضمن استفادتها من انخفاض تكاليف الإنتاج للاستغلال الأمثل لموارد الإنتاجية و تنظيم المنافسة في إطار تكاملي للابتعاد عن مخاطرها التي تلحق أضرار مدمرة للمشروعات الاقتصادية.[3]
4- **تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:** ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف البلدان التي تنخرط في تكتل لا يكفي ، بل يجب أن نضمن إلى جانب ذلك توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل و المنافسة في ظروف طبيعية و لهذه الغاية يقتضي الأمر، في المرحلة الأولى تنسيق التشريعات القومية تدريجيا كلما تقدم التكتل الاقتصادي خطوة إلى الأمام في طريق تحرير التجارة الإقليمية من العوائق و القيود.

و هذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية و السياسية التجارية اتجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، و شؤون النقد و بعض العناصر الضريبية، و الأوضاع الاجتماعية و سياسات الاستثمار، و لتحقيق القدر

[1] علي القرويني، التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، 2004، ص.ص 274.276
[2] شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة ماجيستير كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3، 2009-2010،ص ص 31-32.
[3] فليح خلف حسن،مرجع سبق دكره،ص 178.

الضروري من تنسيق التشريعات القومية، يتطلب الأمر إجراء سلسلة من المفاوضات. التي تكون بطبيعة الحال عسيرة بين الأطراف المعنية. و هذه المفاوضات تكون معقدة بقدر ما تتسم به تشريعات الدول الأعضاء و اختياراتها السياسية و مستويات التنمية من الاختلاف. و نظرا لأن تنسيق التشريعات و السياسات الاقتصادية أمر يقتضي مفاوضات طويلة و معقدة، و لا يتم في عملية واحدة بصفة نهائية فإن من الضروري وضع أجهزة متخصصة و مؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية الوطنية و متغيرات الظروف الاقتصادية.[1]

5- **وجود العجز و الفائض:** لابد من أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية العجز و الفائض في اقتصادياتها مع التناسب و التناظر في سد العجز و التخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، و لكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.[2]

ثانيا: المقومات السياسية- المؤسسية: وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسة في توافر إرادة سياسية مشتركة و قدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية و السياسات العامة و الاقتصادية و الاجتماعية و العلاقات السياسية بين الدول أو بالأحرى بين حكوماتها قائمة على الاعتراف و الاحترام المتبادلين و حسن الجوار و تكتسب هذه المقومات أهمية أكبر للتكتلات الاقتصادية التي تجمع بين بلدان نامية بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه الدولة في هذه البلدان من جهة و ضعف الروابط الاقتصادية الفعلية فيما بينها من جهة أخرى.

ثالثا: المقومات الثقافية- الاجتماعية: تتركز قبل كل شيء في التقارب و التماثل في النسيج و الوعي الاجتماعي و في ثقافة البلدان المتكاملة و في العادات و التقاليد، و كلما كان التماثل و التقارب أكبر فإن التكامل الاقتصادي لم يكن أكثر سهولة و سلاسة فقط و إنما أكثر ضرورة أيضا، خاصة إذا شمل عناصر أساسية في البناء الاجتماعي لهذه البلدان كاللغة و الدين، و مما لا شك فيه أن تماثل و تجانس البناء الاجتماعي بين هذه البلدان لا يمنع أبدا من وجود اختلاف و تنوع في هذا الجانب أو ذاك من الجوانب الاجتماعية و الثقافية لهذا البناء، بل بالعكس قد يصبح رافدا هاما لتعزيز قدرات هذه البلدان و آفاق تطورها.[3]

المطلب الثالث: أهمية التكامل الاقتصادي

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر لأنها تمكن من تحقيق الكثير من المكاسب، و تتجلى أهمية التكامل الاقتصادي فيما يلي:

1. إن التكامل يؤدي إلى إلغاء القيود على حركة السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال فيما بين الدول مع قيامه بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي ربما يكون راجعا إلى الاختلافات في تلك السياسات.
2. إن التكامل يعجل التنمية الاقتصادية و يرفع مستوى معيشة السكان في الدول الأعضاء حتى و لو تطلب ذلك خلق وحدة اقتصادية و سياسة تجارتها الخارجية بمثابة تجارة داخلية بين أجزاء الاقتصاد الموحد. [4]
3. يؤدي التكامل الاقتصادي إلى القضاء على التمييز القائم بين الاقتصاديات القومية.[1]

[1] سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص ص 224-225.
[2] شحاب نوال، مرجع سبق ذكره ,ص 33
[3] خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجيستير، جامعة بسكرة، 2012-2013،ص 20.
[4] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص201.

4. يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى و من ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل. أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.
5. يساهم التكامل الاقتصادي إلى تحقيق الوفورات الاقتصادية نتيجة اتساع السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره المشروعات من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة و من ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.
6. تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية و دون قيود بين دول المجموعة مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و تعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.
7. يساعد التكامل الاقتصاد على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة و مختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل و بالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية و زيادة رفاهية المستهلكين.
8. يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء و ذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات و اختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية و ليست بصورة عشوائية. علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية. كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة و تشجيع حجم التجارة بين الدول و ذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخرى. علاوة على أن التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من التغيرات الفجائية في سياساتها التجارية.[2]

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي و مراحله

تختلف مراحل التكامل الاقتصادي حسب درجة تطوره و مراحل تكوينية و لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى هذه المراحل من مرحلة إلى أخرى وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام بالإضافة إلى الآثار و العقبات التي ينطوي عليها التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بعدة مراحل نتناولها فيما يلي:

1- **منطقة التفضيل الجمركي:** تمثل منطقة التفضيل الجمركي أولى صور التكامل التاريخية حيث تقوم الدول المكونة لهذه المنطقة بإعطاء كل منها الأخر المعاملة التفضيلية عند استيراد أو تصدير السلع إليها. حيث يتسنى زيادة معدل التبادل التجاري فيما بينها. ولعل أقدم منطقة للتفضيل الجمركي هي منطقة الكومنولث البريطاني بين بريطانيا و مستعمراتها بعد منحها الاستقلال غير أن التطبيق العملي لمثل هذا التفضيل و إن كان قد ساهم فعلا في ازدياد حركة التبادل التجاري إلا أنه يواجه صعوبات تتعلق بمتابعة البضائع في سبيل الحصول على امتيازات نتيجة وجودها.[3]

---

[1] جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر،2000، ص 74.
[2] فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره ص ص 50-51.
[3] هشام محمود الأقداحي،مرجع سبق دكره، ص 206.

2- **منطقة التجارة الحرة:** تعد أبسط مراحل التكامل الاقتصادي يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء بإلغاء التعريفة الجمركية و القيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها و في نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تراه مناسبا من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة[1] و تعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري و رفع معدلات النمو الاقتصادي و تنوع التجارة و عادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة هي عادة تتمثل في مشكلة إعادة التصدير و ما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، و خاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية للدول الأعضاء، فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير، حيث يزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة و بوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية عبرالدول دات الرسوم الجمركية المنخفضة حتى يتمكن دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في هذه الدول الأخيرة.[2]

و لا تحرم منطقة التجارة الحرة قيام أي دولة عضو فيها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول في المنطقة كما أنها لا تثير بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم تعقيدات فنية أو قانونية في التطبيق لهذا شهدت كثيرا من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركات و جهود واسعة نحو إقامة مناطق التجارة الحرة انسجاما مع توجهات تحرير التجارة العالمية و من أبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، و هناك بعض مناطق التجارة الحرة الأحادية التي تقتصر على نوع معين من السلع و الخدمات و عادة ما يطلق عليها اسم اتفاقية تنمية و تيسير التبادل التجاري و خير مثال على ذلك الاتفاقية الموقعة بين الدول العربية عام 1981 و التي تضمنت التحرير الفوري و المباشر لتبادل المنتجات الزراعية.[3]

3- **الاتحاد الجمركي:** الاتحاد الجمركي هو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة[4]في هذه المرحلة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، و في هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم الجمركية أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليست لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، و الهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة و زيادة المركز التنافسي للدول السابقة، و في غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي و تسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر و لكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر و وضع قيود أوثق على سياسات و سيادات الدول الأعضاء و يمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي:

---

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص 310

[2] كامل بكري "التكامل الاقتصادي" المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر، الإسكندرية، القاهرة، 1984، ص38

[3] مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، 2013-2014، ص.ص 20-21

[4] عبد الرحمن يسري أحمد و شركائه، الاقتصاد الدولي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005 ص 245.

1. وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء و وحدة التعريفة الجمركية.
2. وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
3. وحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
4. توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء في العالم الخارجي

حسب معادلة يتفق عليها، و تتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء، و يتضح من هذا أن الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل دول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي و هو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة و الخاصة بإعادة التصدير و ما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة.

و يعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، و إدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد و الإشراف عليه و كثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا على أن الدول الأعضاء تنوي اتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون و من الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ و بلجيكا سنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 و دخل حيز التنفيذ سنة 1948 و يسمى باتحاد البينيلوكس الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.[1]

4- **السوق المشتركة:** و تمثل درجة أعلى و أكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الشكلين السابقين، حيث لا يكتفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة و توحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليتضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة، سواء اتصل الأمر بالعمل أم برأس المال و لاشك أن هذا التحرير لعناصر الإنتاج له أثر كبير على مدى ما يمكن أن يتحقق من خلال التكامل الاقتصادي، إذ أن الأمر لا يتوقف على تجارة السلع، بل يمكن أن يؤثر في عمليات الإنتاج و بالشكل الذي يوسع منها و بالتالي من التجارة و ذلك عن طريق أثر حركة عناصر الإنتاج على التخصيص و تقسيم العمل بين الدول المتكاملة، و من ثم على إنتاجيتها، و تكاليفها، و أسعار منتجاتها. و يؤثر ذلك كله على تجارتها. و هذا يعني أن أثار هذا الشكل من أشكال التكامل تتسع بشكل أكبر بكثير مما هو عليه في الأشكال السابقة من التكامل.[2]

5- **الاتحاد الاقتصادي:** يعد الاتحاد الاقتصادي أكثر مراحل التكامل الاقتصادي تقدما حيث تتلاشى حرية الدول الأعضاء في تبني سياسات اقتصادية كلية مستقلة و بمعنى أخر، فإن الاتحاد الاقتصادي لا ينطوي على جميع خواص السوق المشتركة فحسب بل ينطوي أيضا في شكله الأمثل على نقل مسؤولية السياسة الاقتصادية من الدول الأعضاء منفردة إلى هيئة فوق القومية تمثل جميع دول الأعضاء تتولى وضع ترتيبات من شأنها إقامة نظام نقدي و مصرفي واحد و سياسة نقدية و مالية موحدة و هيئة حكومية لوضع و تنفيذ السياسة الاقتصادية للإتحاد ككل.[3]

[1] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية –دراسة تجارب مختلفة- اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007 ص ص 12.13

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 169-170

[3] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009 ص.ص 179-180.

إن الوحدة الاقتصادية تقوم على نفس الأسس التي تقوم عليها السوق المشتركة و لكن مع توحيد السياسات المالية و النقدية تجنبا لأي مشاكل تتعلق بتحقيق التوازن الداخلي أو الخارجي لدول هذه الوحدة الاقتصادية.[1]

6- **الاتحاد الاقتصادي التام:** يعتبر هذا الأخير أخر درجات التكامل الاقتصادي و بمقتضاه تصبح اقتصادات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، و فيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية و يقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، و غالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية و الوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه.[2] كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية و النقدية و الضريبية و التجارية و الاجتماعية و غيرها و إيجاد سلطة إقليمية و جهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

و من الأمثلة الناجحة عن هذا التحاد الأوروبي الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، و زاد عدد الدول في عضويته حيث يضم 27 دولة إضافة إلى تكامله النقدي، و استخدامه العملة الموحدة الأورو، مع مطلع سنة 1990 و دخوله في اتفاقيات تجارة حرة و في اتحاد جمركي مع تركيا و اتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط

ففي فيفري 1986، تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد الذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من 01 جانفي 1987 الذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي السوق الأوروبية الموحدة و قد سبقها المجلس الأوروبي في جوان 1983 حيث أعلن عن فكرة إنشاء الاتحاد الأوروبي، و في 07 فيفري 1992 و انطلاقا من معاهدة ماسترخيث أعلن عن الاتحاد الأوروبي و الذي دخل حيز التنفيذ في نوفمبر 1993.[3]

المطلب الثاني: أثار التكامل الاقتصادي

تنقسم أثار التكامل الاقتصادي إلى أثار ساكنة و أثار ديناميكية و سوف تقتصر في توضيح هذه الآثار على أحد صور التكامل الاقتصادي و هو الاتحاد الجمركي، و فيما يلي سنتناولها ببعض التفصيل.

أولا: الآثار الاستاتيكية : إن خلق التكتلات الاقتصادية أو أي شكل من أشكال الترتيبات الانتقائية التجارية، يمكن اعتبارها حركة تسير في اتجاه التجارة الحرة جزئيا و في اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية، و ذلك لأن إزالة بعض العوائق و القيود التجارية و إبقاء البعض الأخر على حاله، يؤدي إلى انخفاض في مستوى الضريبة العالمي، و في الواقع أن هذا الخفض في ضرائب الاستيراد و في العوائق التجارية خفض انتقائي Discriminatory يجعل الأثر الصافي على الكفاءة الاقتصادية غير محدد و عموما إن بعض أشكال التكامل الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency و البعض الأخر يمثل حركة تبتعد عن تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة و هذا يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية و على كل حال، تتوقف النتيجة الصافية للكفاءة الاقتصادية على طبيعة كل اتفاقية التكامل الاقتصادي على حدة و على القوة و الشدة النسبية لكل من خلق التجارة Trade Creation و تحويل التجارة Trade Diversion و ستقوم بتوضيح كل منهما على حدة :

[1] طويل حدة، مرجع سبق دكره،ص 20.

[2] بريزق خالد، أثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 98.

[3]Marcforet jean ; droit et pratique de l'union européenne, education, gualimo editeur, paris, 2001 p 24.

1. **خلق التجارة :** يعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي، و يحدث خلق التجارة عندما تعتمد الدولة العضو في أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير فعال (غير الكفء اقتصاديا) و ذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي و لكن بعد قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة و أقل تكلفة، و هكدا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفء اقتصاديا لدولة عضو قد توقف و تم استبداله بنفس الإنتاج لأكثر كفاءة اقتصاديا و الأقل تكلفة و من دولة عضو أيضا، و نظرا لأن هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام التكامل الاقتصادي فإن الأجانب غير الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي لا يفقدون شيئا من صادراتهم.[1]

2. **أثر تحويل التجارة:**

يحدث عندما يتم اعتماد اتحاد جمركي أو تحقيق تكامل تجاري، تحول الاستيراد من المنتجين دوي الكلفة الأدنى في بقية العالم نحو السلع و الخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدولة الشريكة فيتكبد الطرفين "ينظر إلى البلدين الشريكين معا" الخسارة عندما تفوق التكلفة الناتجة عن التحول في التجارة عن المكاسب المحققة عن طريق خلق التجارة.

أو أن أثر تحويل التجارة هو الأثر الذي ينتج من نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأقل في السوق الخارجي إلى الدولة ذات التكلفة الأعلى العضو في الاتحاد التي اكتسبت مزية حماية تعريفية جمركية موحدة، و يعتبر أثر سلبيا يعكس أثر خلق التجارة لأنه يؤدي إلى تحويل التجارة من منتج أقل تكلفة إلى أخر أعلى تكلفة و بالتالي إلى الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة.[2]

ثانيا: الآثار الديناميكية: قد يؤدي التكامل الاقتصادي مع الوقت إلى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو، و هذه التغيرات هي ما يشار إليها الآثار الديناميكية للتكامل، و فيما يلي نوضح أهم هذه الآثار.

1. **اتساع نطاق المنافسة:**يمكن القول أن انخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يحتم على الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية قبل الانضمام إلى منطقة التكامل أن تتناسب مع البيئة التنافسية الجديدة، و من المتوقع أن يكون لذلك أثره على هذه الصناعات عن طريق تشجيع تخفيض تكاليف الإنتاج و إدخال التحسينات التقنية و غير ذلك أما الصناعات التي تفشل في أن تتناسب مع الوضع الجديد فقد تخرج من حلبة المنافسة و تتحول مواردها إلى قطاعات أخرى تستخدمها بطريقة أكثر كفاءة و تجدر الإشارة إلى أن زيادة عدد دول المنظمة إلى منطقة التكامل يسهم في انكسار قوة الاحتكارات التي كانت تسيطر على السوق القومي لكل دولة عضو قبل تكوين منطقة التكامل، و مما لا شك فيه أن تضاؤل المراكز الاحتكارية من شأنه أن يؤدي إلى اتساع نطاق الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية و بالتالي انتشار حوافز تحسين طرق العمليات الإنتاجية.

يضاف إلى ذلك أن زيادة حدة المنافسة و اتساع نطاقها داخل منطقة التكامل قد يدفع بحكومات الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في سياسات الدعم المختلفة التي تقدمها للوحدات الإنتاجية المتعثرة لأن هذه

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات،الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن ، 2007 ص ص 412-413.

[2] متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية السياسية ،الطبعة الأولى،دار الفكر، عمان، الأردن ،2011 ص 91.

السياسات في ظل تصاعد حدة المنافسة من شأنها إعاقة الوحدات الإنتاجية غير الكفء عند الدخول إلى حلبة المنافسة مع الوحدات الإنتاجية الموجودة بالدول الأعضاء الأخرى في منطقة التكامل.[1]

2. **الاستثمارات**: إن توسع السوق الناجم عن تكوين التكامل الاقتصادي يؤدي إلى خلق فرص جديدة، مما يجدب كل من الاستثمارات المحلية و الأجنبية فزيادة الكفاءة الإنتاجية المقترنة بالأرباح الناتجة عن انخفاض تكاليف الإنتاج يتيح للمنشآت أرصدة إضافية للاستثمار، و قد يؤدي نمو حجم السوق إلى توليد توقعات بزيادة الأرباح المستقبلية مما ينعش الاتفاق الاستثماري داخل القطر، بالإضافة إلى ذلك فإن المنشآت الأجنبية قد تحاول الدخول إلى السوق الإقليمية بإنشاء فروع لها، أو عن طريق الاستثمار في مشاريع وطنية لتجنب العوائق المفروضة عليها من دول الاتحاد مما ينعكس بشكل ايجابي على الدول المكونة للسوق الإقليمية.[2]

3. **وفورات الحجم**: إن الاتحاد الجمركي أو غيره من أشكال التكامل المعروفة و نتيجة لإلغاء كل القيود التجارية و إتاحة الحرية لانتقال السلع من شأنه أن يخفض من تكاليف إنتاج السلع و يرجع ذلك إلى الاستفادة من إمكانيات الانتاج الكبير التي كانت مستحيلة قبل حدوث عملية التكامل الاقتصادي بسبب ضيق سوق كل دولة معزولة، في حين عند تشكيل الاتحاد تتخصص الدول في إنتاج سلع معينة فيزيد إنتاجها لمواجهة الأسواق الواسعة التي أصبحت تتكون من أسواق الدول الأعضاء مما يسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم الأمثل أو الاقتراب منه، مع ما ينتج على ذلك من انخفاض في تكلفة الوحدة منها و مما لا شك فيه أن اتساع مجال السوق و ما يتعبه من زيادة الطلب على سلع و منتجات الدول الأعضاء سوف يترتب عليه نتائج اقتصادية عدة مهمة :

1- فرصة للمشاريع الإنتاجية لزيادة انتاجها من أجل مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على هذه المنتجات و كل ذلك يخضع لمبدأ تزايد الغلة و أيضا على مدى مرونة الطلب على منتجاتها.
2- زيادة النشاط الاقتصادي الصناعي في الدولة.
3- زيادة التخصص و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد مما يؤدي إلى كبر حجم الصناعة و تمتعها بمزايا الإنتاج الكبير.

و تؤكد كثير من الدراسات التطبيقية خطورة ضيق نطاق السوق المحلي كقيد على عملية التصنيع في الدول النامية، و قد أكد (شنري) و (تيلر) في دراستهما على نمو و هيكل الناتج الصناعي في عدد من الدول ذات المستويات المختلفة من الدخل الفردي و عدد السكان بأن حجم ناتج الصناعة التحويلية تزداد أهميته في الدول ذات السوق المتسعة عنها في الدول ذات السوق الصغير نسبيا و ذلك لخضوع الصناعة التحويلية لظاهرة الوفورات الداخلية.

4. **الوفورات الخارجية:** يؤدي اتساع السوق بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية مما سيساعد على تشجيع النمو الاقتصادي و زيادة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية، و يتم التمييز بين نوعين من الوفورات، تلك التي تتم خارج جهاز السوق و تضم العلاقات المباشرة بين المنتجين و استعمال المصادر المشتركة للموارد، و تتحقق على المدى القريب، إضافة إلى الوفورات التي تتحقق على المدى البعيد من خلال انتشار المعرفة التكنولوجية و أساليب الإنتاج و التنظيم الحديثة و نمو

[1] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب ، مرجع سبق ذكره، ص ص 189، 190.
[2] حوسين بلخيرات، التكامل الإقليمي من منطقة المغرب العربي ، دراسة تحليلية مقارنة في إسهامات نظريان العلاقات الدولية ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2016-2017 ص 44.

طبقة من الإداريين المقتدرين و العمال الماهرة، أما الثانية فتتم داخل جهاز السوق، و تأخذ شكل العلاقات السوقية المباشرة بين المنتجين من خلال عمليات البيع و الشراء بين الصناعات للمواد الأولية و الوسطية.[1]

5. **الأثر على الاستهلاك و توزيع الدخل:** ينتج عن إلغاء القيود على حركة السلع و الخدمات بين أطراف التكتل انخفاض أسعار بعض السلع التي كانت تستورد من الدول غير الأعضاء، بسبب فرض رسوم موحدة جديدة عليها و إزالتها في الداخل، مما قد يؤدي إلى تغيير نمط الإنفاق الاستهلاكي للعائلات و المؤسسات الذي يؤثر بدوره على الرفاهية الاقتصادية للأعوان الاقتصاديين. ينتج عن تغير نمط الاستهلاك إحلال سلع الدول الأعضاء محل سلع الدول الغير أعضاء، مما يؤثر بطريقة غير مباشرة على إعادة توزيع الدخل داخل الدول الأعضاء لكن درجة الاستفادة تكون متفاوتة.[2]

المطلب الثالث: مشاكل التكامل الاقتصادي

رغم المزايا و المنافع التي تتحصل عليها الدول بفضل التكامل الاقتصادي إلا أنه يواجه مجموعة من المشاكل التي تعرضه لصعوبات عديدة و من أهم هذه المشكلات نذكر ما يلي:

1. **التعريفة الموحدة:** من أهم الضروريات لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية، مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، الا أنه من الصعب وضع تعريفة موحدة، تفرض على مجموعة من الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها و هذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي كانت تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، و البعض الأخر ترفض كذلك تعريفة موحدة السابق، نظرا لتخوفها من أن، تعرض مصالحها التجارية للخطر، استعمال المواد و السلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية. و من أمثلة ذلك ما حدث في بريطانيا عند انضمامها للسوق الأوروبية المشتركة في بداية عهدتها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوروبا،تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها و مسؤولياتها.[3]
2. **مشكلة التفاوت الإقليمي:** تعود هذه المشكلة إلى عدم تناسب مستويات الإنتاجية قطاعيا أو جغرافيا على مستوى الأطراف الأعضاء (إقليميا و محليا) مما يؤدي إلى بروز الاختناقات التي تقترن بالتبعية في حالاتها القصوى، كما أن التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء له أثره الكبير على العملية التكاملية حيث أن الاختلافات في المؤشرات الاقتصادية تنعكس سلبا على درجة التكامل الاقتصادي بينها.[4]
3. **مشكلة تقسيم الإرادات الجمركية:** من المعلوم أن الإيرادات الجمركية تمثل جزءا مهما من الإيرادات العامة لميزانية أي دولة، و بالتالي فعند انضمام تلك الدولة إلى تكتل اقتصادي معين سيرافقه إلغاء الرسوم الجمركية على واردات الدول الأعضاء في التكتل أو تطبيق تعريفة جمركية موحدة إزاء الدول الأجنبية،و بالطبع ذلك سيؤثر على الإيرادات الحكومية للدولة و خاصة الدول الصغيرة أو الفقيرة التي تؤلف الإيرادات الجمركية فيها جزء هاما من مجموع إيراداتها العامة، و فيما يخص الحصيلة الجمركية

[1] السيد متولي عبد القادر،مرجع سبق دكره، ص ص 93-94.
[2] زين الدين حماشي، مرجع سبق ذكره ص 32.
[3] زين الدين حماشي، مرجع سبق ذكره، ص 18
[4] علي كساب و محمد راتول، التكامل الاقتصادي العربي و التنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي و الشراكة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 2004 ص 40.

لمنطقة التكامل فإن كافة الدول الأعضاء تعتبر شريكة في اقتسام مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك المنطقة المتكاملة بغض النظر عن مساهمة كل دولة في هذه الإيرادات حيث تحصل كل دولة على جزء من تلك الحصيلة و هذا بناء على الطريقة المتفق عليها لتوزيع تلك الحصيلة.[1]

4. **مشكل تنسيق السياسات الاقتصادية:** هو أحد أبرز أسس التكامل الاقتصادي الدولي، و يستدعي تنسيق النواحي المالية و النقدية خاصة، فوجود مثلا أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء، و العكس للبعض الأخر، كما أن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيد كاملا بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج مثل ضرائب الاستهلاك و الإنتاج و غيرها وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا و هولندا و لكسمبورغ عند بدء تكوين "اتحاد البنلوكس" سنة 1948 كما أن عدم إتباع سياسات موحدة اتجاه الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة و الإنتاج و الاستثمارات الدولية، و ما ينجم عن ذلك خفض الكفاءات الإنتاجية، لاستخدام الموارد و زيادة النفقات الإنتاجية.[2]
5. **مشكل الحماية الجمركية:** اختلاف درجة النمو الاقتصادي، لدول أعضاء التكامل الاقتصادي، و اختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو و بالتالي يصعب التخلي عن فكرة الحماية في دول التكامل كل حسب مصالحه الاقتصادية، و يعود السبب الرئيسي لعنصر المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى و خاصة تلك التي تنتج بتكاليف أقل.[3]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة.

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التكتلات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، و النتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكننا من الاطلاع عليها.

من بين الدراسات السابقة ذات صلة موضوع بحثنا، و التي تمكنا من الوصول إليه نذكر ما يلي:

المطلب الأول : الدراسة الأولى:

[1] وهيبة حلمي و آخرون، تفاعل التكتلات الاقتصادية و المستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الأفاق ، جامعة الأغواط، 2007، ص 294.
[2] طويل حدة، مرجع سبق ذكره ،ص ص 14-15
[3] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25

اسم الباحث (بوشول السعيد) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تحت عنوان واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي و آفاقه 2009م ، انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي:" ماهو واقع و آفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي "، و انطلاقا من هذا التساؤل وضع الباحث مجموعة من الفرضيات منها:

- وجود علاقة وثيقة بين عدد كبير من الخصائص السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لدول الخليج العربية، يؤهلها على المدى البعيد لتحقيق تكامل اقتصادي.
- كلما زاد التعاون بين دول الخليج العربية وثوقا، سمح لهم بتكوين مواقف موحدة، توفر لها قاعدة تفاوضية أفضل أمام الدول و التجمعات الاقتصادية الأخرى.
- ان دول مجلس التعاون قد حققت معظم شروط نضرية العملة المثلى، و هي تقارب الهياكل الإنتاجية و ارتفاع درجة الانكشاف على التجارة الدولية و مرونة سوق العمل وتقارب معدلات الفائدة و التضخيم.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في دراسته، وهو منهج يعتمد أساسا على تجميع البيانات و المعلومات اللازمة عن الموضوع المراد دراسته، و البحث فيه و تنظيمها، وتحليلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

و للإجابة عن هذا التساؤل، قسم الدراسة إلى ثلاث فصول، جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، وقد عالج فيه مفهوم التكامل ومراحله، وقد خصص الفصل الثاني لدراسة مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال عرض خطوات تأسيسية، ومراحل تكوينه.

أما في الفصل الثالث قام بدراسة آفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال الإطار النظري للاتحاد النقدي و مشروع الوحدة النقدي، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تختلف مبررات التكامل الإقليمي بين الدول الصناعية و الدول النامية، بينما نجد أن تحرير التجارة و زيادة الإنتاج كان دافعا لقيام السوق الأوروبية، أما الدول النامية فهدفها هو تحسين موقفها التفاوضي و إيجاد صيغة تمكنها من الاستفادة من الزيادة في التجارة الدولية، و السيطرة على موادها الأولية و تسخيرها لتطوير هياكلها الإنتاجية.
- يعتبر قيام المجلس أحد المكاسب و الإنجازات الإيجابية للعمل الخليجي المشترك في كافة الآلات و على مختلف المستويات، وهو العمل الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من العمل العربي المشترك، ومكملا له لا متعارض معه.

المطلب الثاني : الدراسة الثانية.

اسم الباحثة (خاطر اسمهان) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، تحت عنوان: " دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر "، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي: ماهو دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وانطلاقا من هذا التساؤل وضعت الباحثة مجموعة من الفرضيات منها:

- أضحى التكامل الاقتصادي من أبرز معالم الاقتصاد الدولي.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المفاهيم الاقتصادية تعقيدا أو غموضا، كما يعتبر صلة الوصل بين العالم الخارجي و الداخلي، غنى عن أنه محرك مهم للتنمية الاقتصادية.
- الانضمام إلى تكتل اقتصادي يحمل في طياته مقومات النجاح، يؤدي إلى النهوض باقتصاد الدول المكونة له و ازدهار الاقتصاد و تفعيل العلاقات الخارجية و من ثم تفعيل الاستثمار الأجنبي.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي لتقديم كل الجوانب المتعلقة بالتكامل الاقتصادي و كذا كل جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر و المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات و تحليلها.

و للإجابة على هذا التساؤل قسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاثة فصول: جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للتكامل الاقتصادي و التي تناولت فيه ماهية التكامل الاقتصادي و أهم التجارب الرائدة له، و قد خصص الفصل الثاني لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في الفصل الثالث جاء تحت عنوان دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء، و التي في مقدمتها رؤوس الأموال و انتقالات العمالة، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق و خلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المتغيرات الاقتصادية الحديثة، حيث يعد بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية، حيث يتيح الوصول إلى التكنولوجيا و اختراق الأسواق العالمية و توفر العديد من المزايا الأخرى، مما أدى بالدول إلى التسابق فيما بينها لتقديم الحوافز، المزايا، التسهيلات، الإعفاءات الضريبية و تطوير بنيتها الأساسية و ذلك لجذب الاستثمار.

- يقوم التكامل بين الدول المتجانسة اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا ينطوي على إزالة العقبات و العراقيل الجمركية، مما يفسح المجال للمستثمرين للاستثمار في منطقة التكامل لملائمة المناخ الاستثماري و إزالة العراقيل الجمركية، وهذا ما يزيد نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و بالتالي تفعيله.

المطلب الثالث: القيمة المضافة.

من خلال مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة، يمكن استخلاص بعض القيم المضافة في البحث ملخصة كما يلي:

- تناولت الدراسات السابقة التكتلات الاقتصادية مع متغيرات أخرى و في فترات زمنية معينة، مركزة على دور التكتلات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر لما يحققه من نمو اقتصادي و توسيع العلاقات و الروابط الاقتصادية بين الدول.
- تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في أن هذا البحث تناول إشكالية هل أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى التأثير الايجابي على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء، حيث أخذنا حالة دول مجلس التعاون الخليجي كحالة للدراسة خلال الفترة 2003-2019 و ذلك بالتطرق إلى ماهية التكامل الاقتصادي الاقليمي و مسيرة مجلس التعاون الخليجي، وأخيرا تطرقنا إلى حركة التجارة الخارجية و التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة و البينية لدول مجلس التعاون الخليجي على تطور التجارة الخارجية و التجارة البينية لدوله، وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار البيني في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2003-2019، كما أن هذه الدراسة تعد الأكثر حداثة من حيث الإحصائيات.

خلاصة الفصل :

إن قيام التكامل الاقتصادي بين دول معينة يعتبر من مظاهر الاقتصاد المعاصر لانتشاره الواسع في العقد الأخير من القرن العشرين في شتى بقاع العالم . فالدولة المنفردة لايمكن أن تحقق ما يمكن تحقيقه في ظل التعاون و التكامل و انضمامها لتكتل اقتصادي. و هدا ما جعل التكتل الاقتصادي سمة أساسية من النظام العالمي الجديد حيث اتجهت العديد من الدول المتقدمة و النامية إلى عقد تحالفات في إطار تكتلات اقتصادية من اجل المنافع و الازدهار الاقتصادي و المصلحة الوطنية الناتج عنها . كما هو الحال عند التكتل الاقتصادي الأوروبي *الاتحاد الأوروبي * الذي حقق نجاحا باهرا و بلغ القمة في الساحة الدولية. أما بالنسبة إلى للدول العربية فلم ترتقي إلى مستوى الدول المتقدمة إذ بقيت في ذيل الهرم . ويبقى الأمل قائما في تحدي المعوقات التي تؤول دون تحقيق الوحدة العربية و إزالة كل العقبات التي يواجهها التكامل الاقتصادي.

الفصل الثاني

قيام مجلس التعاون الخليجي و أثره على الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر مجلس التعاون الخليجي أهم تكتل إقليمي على المستوى العربي، و يضم ست دول (المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، الإمارات) حيث تمتاز هذه الدول بسمات مشتركة و أنظمة متشابهة و تم تأسيسه بهدف تحقيق التعاون بين دول الخليج الست و تنمية علاقاتها و تحقيق التنسيق و الترابط و الصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على حركة التجارة الدولية و البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، وكدا الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات البينية ، قبل الأزمة العالمية لسنة 2008م، و بعدها و ذلك من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول**: مسيرة التكامل لمجلس التعاون الخليجي.
- ✓ **المبحث الثاني** : تطور التجارة الخارجية و البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- ✓ **المبحث الثالث**: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار البيني لدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول : مسيرة التكامل لمجلس التعاون الخليجي :

يعتبر مجلس التعاون الخليجي أحد أبرز التكتلات الفاعلة في الوطن العربي حيث قامت بخطوات كبيرة نحو التطور الاقتصادي و الاجتماعي منذ سبعينات القرن الماضي من خلال تحقيق التنسيق و الترابط و التكامل بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وفيما يلي سنحاول التعرف باختصار على نشأة مجلس التعاون الخليجي، و الدوافع و المقومات و الأهداف التي كانت وراء إنشائه، و كذلك هيكله التنظيمي و مراحله، إضافة إلى أهم إنجازاته و إخفاقاته التي لا زالت تعرقل مسيرته.

المطلب الاول : دوافع و مقومات إنشاء مجلس التعاون الخليجي

أولا : دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي :

يعد التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي مطلب أساسي من متطلبات الحياة الطبيعية لسكان هذه الدول، و ذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع و رفع قدراته الذاتية من أجل الصمود أمام التحديات الدولية و هناك أسباب هامة دعت هذه الدول إلى التكامل الاقتصادي و جعلته ضرورة ملحة و من أهمها :

- توافر رأس مال في معظم الدول الأعضاء، مما يزيل عقبة تمويل التنمية و الاستثمار، و يسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية عالمية.
- تشابه الأنظمة الاقتصادية للدول الأعضاء، حيث تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية، و كذلك سياسة تطوير الموارد البشرية المواطنة لتتولى مسؤولياتها في تشغيل و الإدارة المرافق الاقتصادية، إضافة لتبني نماذج و أولويات مشابهة في مجالات الصناعة و الزراعة و الخدمات.
- تتميز دول المجلس بامتدادها على أرض مبسطة، ولا يوجد بينها حواجز طبيعية و تطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورا ببحر العرب و البحر الأحمر، مما يسمح بسهولة الاتصال البحري و البري بينهما و من ثم نمو حركة الأشخاص و السلع.
- تتميز دول المجلس بمضيق السوق المحلي لكل منها و خاصة أمام الصناعات ذات الحجم الكبير، لأجل هذا يعتبر ضم هذه الأسواق و جعلها مفتوحة أمام منتجات دول المجلس و إزالة الحواجز فيما بينها لتحويلها إلى سوق واحدة تتسع لإنتاج الصناعات الجديدة التي تقام على مستوى المنطقة.
- تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من مشكلة العمالة الأجنبية نتيجة للنقص الحاد في العمالة المحلية.
- بروز عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مما يتحتم على دول المنطقة مواجهة ذلك، قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأجنبية[1].

ثانيا : نشأة مجلس التعاون الخليجي :

بدأت فكرة مجلس التعاون الخليجي في 1976/05/16م عندما زار ولي عهد الكويت و رئيس وزرائها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء محادثات مطولة حول فكرة إنشاء مجلس التعاون بين دول الخليج العربي أثمرت هذه الزيارة عن تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزير خارجية البلدين لمتابعة الموضوع الذي تمت إثارته من خلال القمة العربية الحادية عشر في الأردن في نوفمبر 1980م، فقد عرضت الكويت تصوراتها الإستراتيجية على القادة لدول الخليج و أوضحت تصوراتها للتعاون بين دول الخليج العربي في جميع المجالات الاقتصادية و الثقافية و السياسية و العسكرية و الأمنية، فكانت الاستجابة سريعة تبعتها خطوة مهمة تمثلت في عقد مؤتمر لجميع وزراء خارجية دول الخليج الست في مدينة الرياض في فيفري 1981م، أسفر عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي، يقوم ميثاقه على مبدأ التعاون بين الدول الأعضاء و ليس في شكل وحدة أو اتحاد و في الشهر الموالي على عقد مؤتمر الرياض، عقد وزراء خارجية دول الخليج اجتماعات في العاصمة العمانية

[1] وصاف سعيدي، مجلس التعاون الخليجي : دراسة تقييمية لمسار التكامل الاقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول " التكامل الاقتصادي العربي كآلية تحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص ص 350، 351.

مسقط، نتج عنها الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس، و في 1985/05/25م، عقد قادة السعودية، الكويت، و قطر، الإمارات، البحرين، سلطنة عمان في مدينة أبو ظبي أول قمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي و تم فيها إقرار النظام الأساسي، و اختيار السيد عبد الله يعقوب بشارة ليكون أول من يشغل منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي و كذلك تشكيل مجموعة من اللجان الوزارية المهمة لتنفيذ أهداف المجلس، و أخيرا اختيرت العاصمة السعودية " الرياض" مقرا للأمانة العامة لمجلس التعاون[1]، و من ناحية أخرى، وافق قادة دول المجلس من حيث المبدأ على التحاق اليمن بالعضوية في آخر الأمر، إلا أن عضوية هذا البلد الفعلية في أهم مؤسسات تظل بعيدة الأمد، و لم تصبح الفكرة واردة سوى بعد تسوية النزاع الحدودي بينه و بين السعودية في عام 2000م و ستقتصر عضوية اليمن في الوقت الحالي على الأجهزة المعنية بالصحة و التعليم و العمل و الشؤون الاجتماعية[2].

إن انضمام الأردن و المغرب إلى دول التعاون ينطوي على فائدة مشتركة كونه يندرج في سياق توحيد الصف العربي و إن جزئيا في عالم تحكمه التحالفات القائمة على المصالح المشتركة، و إن الأردن هو امتداد جغرافي لدول المنطقة و قبائلها، و يتميز بجودة التعليم النوعي، و يمكن الاستفادة منه بنسبة عالية و تقارب الكثير من الدول الأوروبية و هي وجود باحث لكل مليون مواطن و هي من النسب المرتفعة عالميا كما أن الأردن يمتاز بالصناعات الدوائية، و قد يكون قاعدة للاكتفاء الذاتي من الأدوية لدول الخليج و قاعدة استثمارية مستقبلية في تقديم الخدمات الطبية و السياحية العلاجية لدول المنطقة، إذ تم دعم هذه المشاريع من دول الخليج عبر مشروعات مشتركة[3].

ثالثا : مقومات إنشاء مجلس التعاون الخليجي :

هناك مجموعة من المقومات التي تقف وراء قيام مجلس التعاون الخليجي و التي تشمل الجوانب الاجتماعية و الثقافية و الجغرافية و السياسية و الاقتصادية، و التي يمكن عرضها كالآتي :

1) **المقومات الاقتصادية :** تعد المقومات الاقتصادية من بين أهم المقومات التي ساعدت على إقامة التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي و هي تتمثل في :

أ. تاريخ العلاقات بين هذه الدول يشهد بارتباطها بجملة من الاتفاقيات الثنائية و الجماعية للتعاون مجالات اقتصادية حيوية عدة.

ب. حتمية المواجهة الجماعية لمشاكل التنمية الاقتصادية و هذا راجع إلى تماثل الاقتصاد و ضرورة تنويع مصادر الدخل تاريخ المحروقات، و تجنب ازدواجية المشاريع الصناعية، و ضرورة خلق قاعدة صناعية و زراعية تؤمن حاجة هذه الدول الاستهلاكية الغذائية.

ج. الحاجة إلى تبني الأساليب و الوسائل الحديثة للتصنيع التي تعتمد على الانتاج الكبير مما يستدعي وجود أسواق كبيرة لتصريفها مما يعني مساهم مجلس التعاون في تهيئة المناخ لتقل التكنولوجيا.

---

[1] صالح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص64.

[2] روبرت الوني، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص04.

[3] يحيى سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي و الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص ص 83،84.

د. أهمية التنسيق و التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي للحفاظ على الثروة النفطية و استغلالها بأنجح الطرق الممكنة، فهي تتوفر على 44% من الاحتياط العالمي من البترول، و حوالي ربع الاحتياط العالمي من الغاز، و شارك بطرح حصة كبيرو في الأسواق البترول و الغاز العالمية[1].

2) **المقومات الاجتماعية و الجغرافية و الثقافية :**

أ. الاشتراك في القيم و التجانس الديني و الثقافي و الترابط الأسري و الاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية، فجميع دول المجلس دول عربية يتقاسمون اللغة العربية و الدين " الإسلام".

ب. الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي كمصدر عالمي هام للطاقة، إلى جانب الموقع الجغرافي، خلقت لدى هذه الدول مفاهيم مشتركة كحماية هذه الثروات الطبيعية و تأمين وصوله الى اسواق العالميةا[2].

3) **المقومات السياسية و الأمنية :**

أ. يعد الجانب الأمني دافع جد مهم وراء إقامة مجلس التعاون الخليجي بالرغم من عدم تضمن الميثاق التأسيسي لمجلس التعاون أي عنصر يشير إليه صراحة، و يطرح الجانب الأمني نفسه بشدة لكون دول مجلس التعاون الخليجي يمثل مصدر عالمي هام للطاقة، إلى جانب الموقع الجغرافي.

ب. تصعيد الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية و نظرتهما إلى الخليج، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء قوة التدخل السريع من أجل التدخل و حماية مصالحها بالمنطقة في عام 1980م، قيام الاتحاد السوفياتي آنذاك بغزو أفغانستان بهدف الاقتراب من الخليج العربي مما صعد في حدة الحرب الباردة، و نقل مجالها إلى الخليج العربي و هذا كله جعل دول المنطقة مجبرة على أن تقف صفا واحدا في مواجهة هذه التحديات، و قد تضمن البيان الختامي للقمة الأولى لمجلس التعاون الخليجي التي تم عقدها في أبوظبي 25 ماي 1981م رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة و التأكيد على قدرة أعضائه على حماية نفسها و توفير أمنها.

ج. نشوب الحرب بين العراق و إيران، أدى إلى انعكاسات أمنية خطيرة في منطقة الخليج، لذلك قامت الدول الخليجية بالتنسيق فيما بينها و توحيد مواقفها و إبرازها من خلال تنظيم خليجي موحد[3].

رابعا : أهداف مجلس التعاون الخليجي :

تتمثل أهداف مجلس التعاون الخليجي الأساسية فيما يلي :

1) تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحداتها.
2) تعميق و توثيق الروابط و الصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

---

[1] أمانة مجلس التعاون الخليجي، التعاون من أجل التنمية و السلام في خمسة و عشرين سنة " الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض، 2006، ص16، متوفر على موقع الأمانة الرابط التالي : www.gcc-sg.org تاريخ الإطلاع : 2021/06/05.

[2] أمانة مجلس التعاون الخليجي، التعاون من أجل التنمية و السلام في خمسة و عشرين سنة، نفس المرجع، ص16.

[3] غربي ناصر صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلي بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحايل تماثل الصدمات، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2014-2015، ص81.

3) وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، بما في ذلك الشؤون الآتية ;
   - الشؤون الاقتصادية و المالية.
   - الشؤون التجارية و الجمارك و المواصلات.
   - الشؤون التعليمية و الثقافية.
   - الشؤون الاجتماعية و الصحية.
   - الشؤون الإعلامية و السياحية.
   - الشؤون التشريعية و الإدارية.
4) دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة و التعدين و الزراعة و الثروات المائية و الحيوانية و إنشاء مراكز البحوث العلمية و إقامة مشاريع مشتركة و تشجيع تعاون القطاع الخاص، بما يعود بالخير على شعوبها[1].

المطلب الثاني : تطور مجلس التعاون الخليجي و هيكله التنظيمي :

أولا : الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي :

يتكون الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي من عدة أجهزة رئيسية تتمثل فيما يلي :

1. **المجلس الأعلى :** هو السلطة العليا لمجلس التعاون، و يتكون من رؤساء الدول الأعضاء و رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول و يجتمع في دورة عادية كل سنة، و يجوز عقد دورة استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، و تأييد عضو آخر، و في قمة أبوظبي لعام 1998/، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة و اللاحقة، و يعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا احضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، و تصدر قراراته في المسائل الموضوعية إجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، و في المسائل الإجرائية، النظام الأساسي[2].
2. **المجلس الوزاري :** يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء و تكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، و يعقد المجلس اجتماعاته مل ثلاث أشهر و يجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء و تأييد عضو آخر، و يعد انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء الست، و العمل على تشجيع و تنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، بتوصيات يرفعها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها، ي ويطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى لدول الخليج العربية.
3. **الأمانة العامة :** تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون و موظفون، و يتولى المجلس الأعلى تعيين الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و يمارس الأمين

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009، ص ص 196-197.
[2] موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الهيكل التنظيمي، متاح على الموقع الالكتروني : www.gcc-sg.org تاريخ الإطلاع : 2021/05/24.

العام و جميع الموظفين مهامهم باستقلال تام، و يعملون للصالح العام المشترك، و يمتنعون عن القيام بأي تصرف يتنافى و واجباتهم، و يتمتع كبار الموظفين في الأمانة العامة، و ممثلو الدولة الأعضاء في المجلس بالامتيازات و الحصانات التي تحددها الاتفاقية بين الأعضاء، كما يتمتع مجلس التعاون و أجهزته في إقليم كل عضو بالأهلية القانونية، و الأمين العام اختصاصات إدارية و مالية و قانونية شبيهة باختصاصات نظراته الدولية الأخرى[1].

4. **هيئة تسوية المنازعات :** تتخذ من الرياض مقر لها، و تتشكل من أفراد ينتمون إلى الدول الأعضاء، غير الأطراف في النزاع و تختص الهيئة في النظر في ما يحيله إليها المجلس من منازعات بين الدول الأعضاء أو من خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون و تصدر توصياتها، أو فتواها وفقا لأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون و أحكام القانون و العرف الدوليين و مبادئ الشريعة الإسلامية، و ترفع تقاريرها بشأن الحالة المطروحة إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا، و بالإضافة إلى هذه الأجهزة قرر المجلس الأعلى إنشاء وزارية تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة، و تقوم بمهمات مؤقتة، ومن هذه للجان لجنة التعاون الصناعي و لجنة النفط و لجنة الخدمات الاجتماعية و الثقافية[2].

ثانيا : تطور مجلس التعاون الخليجي :

1. **إنشاء منطقة تجارية حرة :** بتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981م، اتجهت دول المجلس الى اتخاذ الخطوات الرامية إلى إقامة منطقة تجارية حرة فيما بينها، و دخلت حيز التنفيذ في مارس 1983م، و استمرت إلى غاية 2002م أي 20 سنة، حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، و خلال فترة منطقة تجارة الحرة 1983-2002 ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدول المجلس من أقل من 6مليار دولار عام 1983م، إلى حوالي 20 مليار دولار عام 2002م، و تميزت منطقة تجارة حرة بإعفاء منتجات مجلس التعاون الصناعية و الزراعية و منتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة إضافة لما يلي :

- السماح باستيراد و تصدير المنتجات الوطنية من و إلى دول المجلس دون الحاجة الى وكيل محلي و اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ و منافسة التصدير.
- في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.
- إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

[1] عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية و تحدي الوحدة، مذكرة ماجستير، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011-2012، ص49.

[2] بلقاسم طراد، النجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دراسة حالة حول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013، ص ص 74-75.

- تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس و توضع عليها لوحات تحمل عبارة " مواطنو مجلس التعاون"[1].

2. **قيام الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي 2003 :** تعزيز المسيرة المجلس المباركة و رغبة في التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، فقد أعلن المجلس الأعلى في دورته الثالثة و العشرين و التي عقدت في الدوحة في ديسمبر2002، عن قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في مطلع عام 2003م، و يعتبر ذلك انطلاقا من الأهداف و الغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون و الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس و تعزيزا للخطوات و الجهود التي قطعتها مسيرة العمل الاقتصادي المشترك و حرصا منه على تقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وصولا إلى التكامل المنشود لتحقيق آمال و تطلعات مواطني دول المجلس.

و قد شهدت هذه المرحلة نقطة تحول جوهرية في مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول المجلس، فاتفاق دول المجلس على قيام الاتحاد الجمركي في عام2003م، يعني أنها أصبحت ضمن جدار جمركي واحد اتجاه العالم الخارجي، تستوفي فيه الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية لمرة واحدة فقط في نقطة الدخول الأولى، و يتم انتقال كافة هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء الرسوم الجمركية مرة أخرى عليها، و هذه الخطوة تعتبر من أهم خطوات الاتحاد الجمركي و التي طبقتها دول المجلس في اليوم الأول من قيام الاتحاد، و يتم معالجة نصيب كل دولة من الدول خلال الفترة الانتقالية، من خلال آلية المقاصة، وذلك من خلال فترة انتقالية يتم بعد انتهائها الوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي[2].

3. **السوق الخليجية المشتركة :** أقر المجلس الأعلى في دورته الثامنة و العشرين (الدوحة، ديسمبر 2007) إعلان الدوحة لقيام السوق الخليجية المشتركة، و بهدف إيجاد مرجعية لقوانين و إجراءات السوق الخليجية المشتركة، تم إصدار وثيقة السوق الخليجية المشتركة التي أقرها المجلس الأعلى في دورته التاسعة و العشرين (مسقط، ديسمبر 2008)[3].

و تهدف مرحلة السوق الخليجية المشتركة لما يلي :

-إزالة أية قيود أمام مزاولة مواطني الدول الأعضاء لتجارة التجزئة في أي دولة عضو، و الذي بدأ العمل به اعتبارا من أول مارس، و أيضا إزالة أية قيود أمام مزاولتهم تجارة الجملة في أية دولة عضو والذي بدأ العمل به اعتبارا من أول مارس 1990م.

- تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك و تداول الأسهم و تأسيس الشركات و إزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، و الذي بدأ العمل به اعتبارا منذ نهاية 2003م و مساواتهم بالمعاملات الضريبية، و في الحصول على القروض الصناعية و التنقل و

---

[1] أمانة مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون الخليجي المسيرة و الإنجاز، الشؤون الاقتصادية،الطبعة الثانية، الرياض، الأمانة العامة،2007م، ص ص56،55، متوفر على موقع أمانة مجلس التعاون الخليجي : www.gcc-sg.org/delibrary تاريخ الإطلاع 2021/06/06.

[2] أمانة مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون الخليجي المسيرة و الإنجاز، شؤون المعلومات، الطبعة السابعة، الرياض، الأمانة العامة، 2013، ص ص 121-122، متوفر على موقع أمانة مجلس التعاون الخليجي www.gcc-sg.org تاريخ الإطلاع : 2021/06/07.

[3] أمانة مجلس التعاون الخليجي، متوفر على موقع أمانة مجلس التعاون الخليجي www.gcc-sg.org تاريخ الإطلاع : 2021/06/07.

الإقامة و العمل في القطاعات الحكومية و ممارسة المهن و الحرف و مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية و الاستثمارية و الخدمة بما في ذلك تملك العقار و التعليم و الخدمات الاجتماعية، و ذلك تنفيذا لقرار المجلس في دورته الثالثة و العشرين التي عقدت في قطر عام 2002م.

- السماح للمؤسسات و الوحدات الإنتاجية في دول المجلس في دورته الثالثة و العشرين التي انعقدت في قطر سنة 2002م.
- السماح للمؤسسات و الوحدات الإنتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب لها للتمثيل التجاري في أية دولة عضو، و ذلك تنفيذا لقرار المجلس في دورته الثانية عشر التي انعقدت في دولة الكويت عام 1991م، و كذلك السماح باستيراد و تصدير المنتجات الوطنية من و إلى المجلس دون الحاجة لوكيل محلي.
- السماح للمصارف الوطنية بفتح فروع لها في الدول الأعضاء وفقا للضوابط المعدة لذلك.
- إزالة القيود و المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في تملك العقار مع إمكانية النص على حق كل دولة من الدول الأعضاء بقصر التملك على مواطني الدولة في مناطق معينة[1].

4.الاتحاد النقدي و العملة الموحدة : تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة أيضا بعض النصوص المتعلقة بإقامة اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء كأحد الأشكال الهامة للوصول غلى مرحلة التكامل الاقتصادي، و قد حددت الاتفاقية الاقتصادية المعالم الرئيسية لهذا الاتحاد و القائم على أساس خطوات متدرجة تشكل التقارب و التنسيق في كافة السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية ، بالإضافة إلى التشريعات المصرفية ووضع المعايير الخاصة بمقياس معدلات الأداء الاقتصادي بما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي و النقدي لهذه الدول و ذلك وصولا إلى مرحلة العملة الموحدة بين دول المجلس سنة 2010م، و لتحقيق ذلك تم وضع برنامج زمني للاتحاد النقدي من خلال ست مراحل تبدأ من 2005م و تنتهي في 2010م موعد إطلاق العملة الموحدة و في هذا السياق سنتطرق إلى الآثار المترتبة عن إصدار العملة الموحدة[2].

أ. بعد الوصول غلى العملة الخليجية الموحدة و إقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي تتويجا لما تم انجازه من مراحل التكامل الاقتصادي و سيزيد من ايجابياتها و يقوي من مكاتب الاتحاد الجمركي و السوق الخليجية المشتركة، حيث سيترتب على إصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية و السياحة و الاستثمارات، و سنلاحظ آثاره بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية و الأسواق المالية، و التي ستشهد نموا مضطربا و تطورات متسارعة.

ب. يقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية و يعمق مفهوم السوق الواحدة، و يسهم بشكل فعال في تطويلا و تكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات، ويساعد على تطوير سوق الأسهم و يؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحكم و العمق و السيولة.

---

[1] أمانة مجلس التعاون الخليجي،مجلس التعاون الخليجي, العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا، إدارة البحوث و الدراسات، الأمانة العامة، الرياض، 2009، ص ص 75-76 متوفر على موقع أمانة المجلي\س على الرابط التالي : www.gcc-sg.org تاريخ الاطلاع : 2021/06/06.

[2] غريبي هشام، محمد مداحي، مرجع سبق ذكره، ص18.

ت. إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية و المالية و جودة خدماتها، مما ينعكس إيجابيا على عملائها في دول المجلس و يخفض من تكاليفها و يؤدي إلى تنويع خدماتها، و قد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

ث. إن الآثار الايجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي و على تكامل الأسواق المالية مقرونة بآثاره الايجابية على صعيد السياسة النقدية و العامة نسب الدين العام، و تنعكس إيجابا على الاستقرار النقدي و المالي في المنطقة، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية و الإقليمية و الدولية لدول مجلس التعاون[1].

المطلب الثالث: انجازات و إخفاقات مجلس التعاون الخليجي:

أولا: انجازات مجلس التعاون الخليجي:

حققت تجربة مجلس التعاون الخليجي العديد من النجاحات في عدد من المجالات لعل من أهمها ما يلي:

1. **الجانب التجاري**: تعد اقتصاديات دول المجلس من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحا على العالم الخارجي، حيث أن التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) تمثل في هذه الدول أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي لا تزيد فيه هذه النسبة في المتوسط عن 50% في بقية الدول العربية، و 45% في الدول الصناعية، و تعود هذه الأهمية للقطاع الخارجي في دول المجلس إلى اعتمادها الكامل غلى حد ما على النفط من حيث هو مكون رئيسي للصادرات، ذلك بالإضافة إلى دوره المهم في الناتج المحلي وفي الإيرادات العامة لها، فهذه الدول تعتمد على العالم الخارجي لبيع أغلب منتجاتها من النفط، وتستخدم عائداته للحصول على أغلب حاجاتها من السلع الاستهلاكية و الرأسمالية الوسيطة و المهارات البشرية و التقنية المتطورة، و الغداء و غيرها من بقية دول العالم و خاصة الدول الصناعية منها، و بالتالي فإن اقتصاديات هذه الدول تمثل نموذجا بارزا للاقتصاد الذي يعتمد على سلعة أولية موجهة للتصدير و تستخدم إيراداتها أو العملة الأجنبية المتولدة من بيعها محرك للنشاط الاقتصادي في بقية القطاعات[2].
2. **الاتفاقية الاقتصادية الموحدة:** شهدت الدورة الثانية المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون التي انعقدت في الرياض في الفترة من 10-11 نوفمبر 1981م، إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ز كان وزراء المالية و الاقتصادية قد وقعوا عليها بالأحرف الأولى في الرياض في 8 نوفمبر 1981م، ثم تم بحثها من قبل المجلس الوزاري الذي انعقد في الطائف خلال القترة من 1981/08/31 إلى 1981/09/01م ، وواصفا لهذه الخطوات ، أشار البيان الختامي للدورة الثانية إلى أن المجلس الأعلى :
   - أن يتخذ هذه الخطوة الهامة مستلهما أماني المواطن في إزالة الحواجز بين الدول الأعضاء و في تقوية الترابط بين شعب المنطقة، يدرك أنها السبيل الأمثل لتأمين التقدم و الازدهار لجميع دول المجلس، و بالإضافة إلى الموافقة على الاتفاقية الاقتصادية

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الاولى ,دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الإسكندرية، مصر، 2010م، ص ص 318-319.

[2] يوسف خليفة اليوسف، التجارة الخارجية و التنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع و الآفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، الرابع، خريف شتاء، 1994م، جامعة الكويت، ص ص 12، 13.

الموحدة، تقرر أن تكون لجنة التعاون الصناعي لجنة دائمة لدول مجلس التعاون، وفي دورته الثالثة بالمناسبة، تابع المجلس الأعلى تطورات تنفيذ المرحلة الأولى منها في مطلع مارس 1983م مدعما ذلك بقرارين آخرين هما:

- الموافقة على إنشاء مؤسسة الخليج للاستثمار برأس مال قدره مليارين و مائة مليون دولار أمريكي.
- الموافقة على تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات و المقاييس إلى هيئة خليجية تختص بالمواصفات و المقاييس في دول المجلس.

– و قد قررت الاتفاقية في جانبها التجاري، معاملة المنتجات الزراعية و الحيوانية و الصناعية و منتجات الثروات الطبيعية الصادرة و الواردة بين الدول الأعضاء معاملة المنتجات الوطنية، وإعفائها من الرسوم الجمركية و غيرها، أما في مواجهة العالم الخارجي، فتطبق دول المجلس تعريفة جمركية موحدة يتم الاتفاق على حدها الأدنى بحيث تطبق تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية، و تطبق الدول الأعضاء قوائم موحدة للسلع غير المسموح بمرورها فيما بينها، كما يقوم الأعضاء بتطبيق سياساتهم الاقتصادية و الإقليمية بما يخلق قوة تفاوضية جماعية لها اتجاه الأطراف الأجنبية.[1]

3. **الاتحاد الجمركي:** يعتبر قرار قيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي من القرارات الهامة في مسيرة المجلس و يعد خطوة كبيرة في طريق الوحدة الاقتصادية العملاقة في العالم النامي، كما يوفر للمجلس فرصة تكوين تكتل تفاوضي يوازن التكتل الأوروبي و يستطيع من تم أن يفرض حلولا عادلة للمشكلات العالقة بينهما، بعد أن اشترط الاتحاد الأوروبي على المجلس قيام اتحاد جمركي لإقامة شراكة بين الطرفين.

فقد قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخارجي في دورته الثالثة و العشرين التي عقدت بدولة قطر يومي 21 و22 ديسمبر 2002 مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير 2003م، و أقر جملة من الخطوات و الإجراءات المتفقة عليها لجنة التعاون المالي و الاقتصادي (وزارة المالية و الاقتصاد في دول المجلس)، لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس و من أهم هذه الإجراءات و الخطوات نجد:

1. تحديد موعد لتطبيق الاتحاد الجمركي، يتم البدء في التطبيق في أول يناير 2003م.
2. تحديد مفهوم الاتحاد الجمركي و أسسه، حيث يقوم هذا الأخير على:
   – تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.
   – قانون جمركي موحد.
   – اعتماد لوائح و أنظمة متماثلة لدول المجلس في المجالات ذات الصلة.
   – توحيد النظم و الإجراءات الجمركية و المالية و الإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد و التصدير و إعادة التصدير في دول المجلس.

[1] وصاف سعيدي،مرجع سبق دكره،ص353.

- يتم تحصيل الرسوم الجمركية عند نقطة دخول واحدة.
- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق أنظمة الحجز البيطري و الزراعي، و السلع الممنوعة و المقيدة.
- معاملة السلع المنتجة من أي دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

و يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم و زيادة المنافسة و رفع الكفاءة في الإنتاج و الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، و بالتالي فتح مجال أوسع للاستثمار البيني و تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس، للحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول و المجموعات الاقتصادية الأخرى[1].

4.المشروعات المشتركة: أكدت الاتفاقية الموحدة على دعم و تشجيع إنشاء مشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء سواء كانت رؤوس أموال عامة أو خاصة أو مشتركة مما يحقق تنمية مشتركة و التشابك الإنتاجي، و في هذا الإطار فقد بلغ عدد المشروعات المشتركة بين دول المجلس في عام 2001م عدد 1007 مشروعا موزعة بين مشروعات تجارية و صناعية و زراعية و مالية و خدمات و مقاولات.

كما أنشأ مجلس التعاون الخليجي عدد من المؤسسات التنظيمية المشتركة كما يدعم جهود التكامل مثل:

- مؤسسة الخليج للاستثمار و مقرها الكويت.
- المكتب الفني للاتصالات و مقرها البحرين.
- مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي و مقره البحرين.
- اللجنة الإقليمية لنظم الطاقة الكهربائية لدول مجلس التعاون و مقرها السعودية.
- برنامج مجلس التعاون لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية[2].

5.الاتحاد النقدي و العملة الموحدة: تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة أيضا بعد النصوص المتعلقة بإقامة اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء، كأحد الأشكال الهامة للوصول إلى مرحلة لتكامل الاقتصادي، وقد حددت هذه الاتفاقية الاقتصادية المعالم الرئيسية لهذا الاتحاد و القائم على أساس خطوات متدرجة تشمل التقارب و التنسيق في كافة السياسات الاقتصادية و المالية النقدية بالإضافة إلى التشريعات المصرفية و وضع المعايير الخاصة بمقياس معدلات الأداء الاقتصادي، مما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي و النقدي لهذه الدول، وذلك وصولا إلى مرحلة العملة الموحدة بين دول المجلس سنة 2010م، و لتحقيق ذلك تم وضع برنامج زمني للاتحاد النقدي من خلال ست مراحل تبدأ من 2005م و تنتهي في عام 2010م موعد إطلاق العملة الموحدة[3].

6.تشجيع التبادل التجاري ضمن محلتين:

---

[1] وصاف سعيدي،مرجع سبق دكره،ص ص 252-254.

[2] عبد الرحمان روابح،حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة،دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لمجلس التعاون الخليجي،مدكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر, بسكرة،2012-2013ص 206

[3] غربي هشام، محمد مداحي، إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الدراسة المالية العالمية لعام 2008م، دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012، ص16.

-اقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتبارا من مارس1983م،الامر الدي ادى الى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية و معاملتها معاملة السلع الوطنية، ضمن ضوابط معينة.

- إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس اعتبارا من الأول من يناير2003م و الذي يقضي بتوحيد التعرفة الجمركية و حرية انتقال السلع بين الدول، دون قيود جمركية، و غير جمركية[1].

7. حرية حركة رأس المال: وفي مجال حرية حركة رأس المال، تنقسم أسواق المال في دول المجلس منذ أمد بعيد لحرية انتقال رؤوس الأموال، و التي ساهمت في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاستغلال الموارد الطبيعية في دول المجلس و تدفق التقنية و المهارات الأجنبية واجتذاب الشركات العالمية إلى الأسواق الخليجية.

8. حرية حركة تنقل الأفراد: و في مجال حرية حركة تنقل الأفراد فقد تزايد عدد المواطنين الذين ينتقلون بين دول المجلس و علاوة على ذلك، و بالنظر إلى الأعداد الكبيرة للعمالة الأجنبية التي تعمل في دول المجلس، فمن المهم وجود نظام يسمح بحركة تنقل هذه العمالة، ومنها بوجه خاص العمالة المتخصصة، فيما بين أسواق العمل دول المجلس، مما يؤدي إلى مرونة أكثر و تقارب في مستويات الأجور و دعم استقرار الأسعار و تحفيز الإنتاجية في دول المجلس[2].

9. جانب توحيد السياسات الاقتصادية: يعمل المجلس على تبني السياسات عامة مشتركة تشكل الإطار العام لرسم السياسات الاقتصادية الوطنية، وفي هذا الإطار فقد تم إقرار عدد من الوثائق المتعلقة بما يلي:

- إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى " 2000-2025".
- أهداف و سياسات خطط التنمية قصيرة المدى.
- الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.
- السياسة الزراعية المشتركة.
- الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.
- السياسة السكانية لدول مجلس التعاون.
- تنسيق السياسات النفطية بجميع مراحلها من استخراج و تكرير و تصنيع و تسعير و استغلال الغاز الطبيعي و تطوير مصادر الطاقة[3].

ثانيا: إخفاقات مجلس التعاون الخليجي:

على الرغم من النجاحات التي حققها مجلس التعاون الخليجي خلال العقدين الماضيين، إلا أنه جابه في ذات الوقت العديد من الإخفاقات لعل من أهمها:

[1] يحيى سعاد، مرجع سبق ذكره، ص151.
[2] جمال الدين زروق، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة و السوق الأوروبية المشتركة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011م، ص ص 14-15.
[3] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص355.

1. **جانب التجارة البينية:** على الرغم من حدوث بعض التطورات من خلال فترة الثمانينات، وبعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي من أجل دفع حجم التجارة البينية، إلا أنها في نهاية العقد لم يظهر هناك أي تغيير في نسب التجارة الإقليمية، و بقيت هذه النسب عند6% من التجارة الخارجية للإقليم تقريبا، و هي نفس النسب أو أكثر قليلا مما كان عليه الحال في بداية العقد[1].
2. **جانب هيكل الناتج الوطني الإجمالي :** اشتملت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على عدد من البنود الخاصة بتنسيق خطط التنمية بدول مجلس التعاون و العمل بصورة جماعية على تنويع هياكل الإنتاج السلعي لدول المجلس لاسيما في ظل إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء، و ما يتبعه ذلك من اتساع السوق و تنامي فرص الإنتاج الكبير و تسويق الإنتاج بمزايا تنافسية عالية إلا أنه و من خلال مطالعة هياكل الإنتاج السلعي بدول مجلس التعاون يلاحظ أن الجهود الرامية لتنويع تلك الهياكل لم تحقق النجاح المنشود بعد، حيث مازال تهيمن عليه الصناعات الإستراتيجية بنسبة تتراوح ما بين 50% و 84.4% و بمقابل ذلك نجد محدودية مساهمة قطاع الزراعة و الصيد و الغابات، حيث لا تتجاوز 1% في كل من الكويت و قطر، ويفسر ذلك باعتماد اقتصاديات دول الخليج بصورة شبه كاملة على النفط، وهو ما يحول دون تحقيق التنوع في التجارة البينية.
3. **جانب تنفيذ مراحل التكامل الاقتصادي :** يلاحظ وجود فجوة كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الإستراتيجية لمسيرة مجلس التعاون و دخول تلك القرارات بصورة كافية، و من ثم تعثر تنفيذها، و في هذا الإطار نشير إلى ما يلي :

- أوصى مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 1991م بتطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (الموقعة في نوفمبر 1981م) إلا أن الأمر استغرق نحو 10 سنوات حتى اعتماد الاتفاقية الجديدة في ديسمبر 2001م.
- أشارت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في عام 1981م، الى انشاء الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون في غضون خمس سنوات من دخول الاتفاقية المذكورة حيز التنفيذ و هو الامر الذي لم يتحقق إلا في يناير 2003م.

4. **جانب الاتحاد الجمركي :** عكس التطبيق العملي للاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون ععد من عوائق التطبيق مثل :

- إصرار بعض الدول على استقرار المطالبة بشهادة المنشأ عند انتقال السلع الوطنية بين الدول الأعضاء و ذلك على الرغم من قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثالثة و العشرين بإلغاء العمل بشهادة المنشأ و الاكتفاء بالفواتير المحلية الخاصة بها و البيان الإحصائي المرفق.
- عدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية عند نقطة الدخول الواحدة و المطالبة بالرسوم الأخرى عند دخول تلك السلع إلى أراضيها، كما يعاني النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي من إخفاقات أخرى في المجالات السياسية و الاقتصادية و العلمية و الثقافية و التكنولوجية حيث نجد منها ما يلي :

✓ اختلال البنية الإنتاجية نتيجة ضعف أداء النمو الاقتصادي و انخفاض الإنتاجية الزراعية و الصناعية.

[1] هشام محمود الاقداحي، مرجع سبق ذكره، ص238.

- ✓ اختلال المن الغذائي و المائي.
- ✓ الاعتماد على الأسواق الخارجية لسد الحاجات الاستهلاكية و الاستثمارية.
- ✓ الخلل بين الوضع الراهن للعمالة الوطنية و الطاقة التي تتطلبها احتياجات العمل مما يجعلها تعتمد على العمالة الأجنبية و ما يترتب على ذلك من اختلال سكاني و مخاوف أمنية.
- ✓ تأثير العولمة في الاقتصاديات الخليجية، فالمنتجات الوطنية تتعرض لمنافسة و هيمنة الشركات الأجنبية[1].

5. **الاتحاد النقدي** : إن دول المجلس أخفقت في انجاز العملة الخليجية الموحدة، بسبب اختلاف المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات على مقر البنك المركزي الخليجي و بالتالي انسحاب الثانية من اتفاقية العملة[2].
6. **الجانب السياسي :** و لوجود الخلافات السياسية البينية في دول المجلس فهناك الخلاف الحدودي السعودي الإماراتي، و الخلاف السعودي القطري، و القطري البحريني، و الإماراتي العماني، و الكويتي القطري، بالإضافة الى الخلاف الخليجي الأخير حول المبادرة الرامية لحل النزاع في اليمن، و الذي توجه بانسحاب قطر منها.
7. **جانب تبادل المنافع بين دول المجلس :** فإنه في الأغلب ما كان موجودا منها قبل تأسيس المجلس، هي ذاتها ما بعده، أي أن تأسيس المجلس لم يغير كثيرا في المسألة، الكويت مثلا، تعاني من نقص حاد في الهيئة التدريسية في مراحل التعليم العام، و مع ذلك تسد هذا النقص من دول أبعد من دول المجلس فتستعين بمدرسي مصر و سوريا، بل و حتى مدرسي تونس، و تترك المدرسين العاطلين عن العمل في كل من السعودية و البحرين و عمان[3].

[1] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 359- 361.
[2] يحيى سعاد، مرجع سبق ذكره، ص156.
[3] يحيى سعاد، نفس المرجع، ص ص 156-157.

المبحث الثاني : تطور حجم التجارة الخارجية و البينية لدول مجلس التعاون الخليجي :

حقق التبادل التجاري فيما بين دول مجل التعاون الخليجي خطوات متقدمة، حيث يعتبر عمليات الاستيراد و التصدير العنصرين المتكاملين اللذان يعرفان التجارة الخارجية التي تتم بتبادل الأنشطة التجارية للسلع، و الخدمات بين دول العالم، كما يعرفان التجارة البينية التي تتم بمبادلة الأنشطة التجارية فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول : تطور صادرات مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2019 :

اولا : تطور صادرات مجلس التعاون الخليجي :

تعد صادرات النفط من القطاعات الرئيسية و المحرك الأساسي في اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي و التي تعتمد عليه بشكل رئيسي في تمويل مشاريع التنمية الشاملة، حيث عرفت صادرات مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2019 تدبدبا في أسعار النفط العالمية حيث عرفت ارتفاعا مستمرا ثم تراجعا كما يمثله الجدول الإحصائي التالي :

الجدول (01) : يمثل تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2019 :

(الوحدة مليار دولار)

السنة / الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
الإمارات	147.869	200.07	232.101	232.979	213.937	167.906	180.2	189.0	190.7	169.9	1951.662
البحرين	16.708	22.505	22.262	24.541	23.213	16.692	7.0	9.2	11.2	11.0	164.321
السعودية	251.142	364.698	388.4	375.872	342.432	203.550	161.8	196.8	267.1	237.8	2789.594
عمان	36.603	47.091	52.138	56.428	53.22	34.889	21.85	27.6	34.7	32.5	397.019
قطر	74.959	114.444	132.913	133.336	126.702	77.290	52.08	63.5	81.1	70.5	926.824
الكويت	62.618	102.703	114.516	114.094	100.659	54.089	42.31	51.4	67.7	60.7	770.789
المجموع	589.899	851.511	942.33	937.25	860.163	554.416	465.24	537.5	652.5	582.4	7000.209

المصدر : المركز الخليجي للإحصاء www.gcc-sg.org **http:// شوهد 2021/06/14**

التحليل :

من خلال الجدول رقم (01) و الذي يمثل تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، نلاحظ أن إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2010-2013 لتتراجع بعدها لتصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2016، وهذا لتأثرها بانخفاض أسعار النفط، حيث سجلت أكبر نسبة تراجع لقيمة إجمالي الصادرات سنة 2016 حيث تراجعت ب45.91% و ذلك مقارنة بسنة 2014.

ونلاحظ بأن كل دول مجلس التعاون الخليجي قد تأثرت بانخفاض أسعار النفط و قد تجلى ذلك من خلال تراجع قيمة هذه الصادرات لهذه الدول، حيث نلاحظ أن دولة الامارات كانت قيمة صادراتها سنة 2010تقدر ب147.869 مليار دولار لتواصل في الارتفاع إلى غاية سنة 2013 حيث تعتبر أكبر قيمة سجلتها في صادراتها إذ تقدر ب 232.979 مليار دولار ثم انخفضت في السنوات الموالية إلى غاية سنة 2019، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2015 بقيمة 167.906 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط.

البحرين كانت قيمة صادراتها سنة 2010 تقدر ب16.708 مليار دولار و استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2013 و هي السنة التي شهدت فيها أكبر قيمة لصادراتها حيث قدرت ب24.541 مليار دولار، ثم انخفضت إلى غاية سنة 2019 حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2016 بقيمة 7.0 مليار دولار.

السعودية كانت تقدر قيمة صادراتها سنة 2010 ب251.142 مليار دولار و سجلت ارتفاعا لقيمة صادراتها سنة 2012 بقيمة 388.4 مليار دولار ثم انخفضت سنة 2016 بقيمة 161.8 مليار دولار.

عمان قدرت قيمة صادراتها سنة 2010 ب36.603 مليار دولار، و استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2013 بقيمة 56.428 مليار دولار، و هي أعلى قيمة شهدتها في صادراتها لتنخفض بعدها في السنوات الموالية إلى غاية سنة 2019، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2016 بقيمة 161.8 مليار دولار.

قطر بلغت قيمة صادراتها سنة 2010 ب74.959 مليار دولار ثم ارتفعت ارتفاعا ملحوظا إلى غاية سنة 2013 إذ قدرت ب114.094 مليار دولار لتنخفض بعدها إلى غاية سنة 2019 حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2016 بقيمة 52.08 مليار دولار.

الكويت كانت قيمة صادراتها عام 2010 تقدر ب62.618 مليار دولار، و ارتفعت إلى غاية 2019 بقيمة 114.094 مليار دولار، لتنخفض بعدها في السنوات الموالية حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2016 ب 51.4 مليار دولار و هي السنة التي عرفت انخفاضا في أسعار النفط.

و منه نلاحظ من خلال تحليلنا للجدول أن دولة السعودية تحتل المرتبة الأولى في التصدير، فهي تساهم ب39.85% من إجمالي صادرات مجلس التعاون الخليجي خلال هذه الفترة، وتليها الإمارات بنسبة 27.88%، ثم قطر ب13.23%، الكويت ب11.01%، عمان ب5.67%، وتأتي البحرين في المرتبة الأخيرة إذ تساهم ب2.34%.

الشكل (01) : يمثل تطور إجمالي صادرات مجلس التعاون الخليجي.

الصادرات مليار دولار

السنوات

المصدر:بالاعتماد على الجدول رقم 1

التحليل :

من خلال الشكل (01) الذي يوضح تطور إجمالي صادرات مجلس التعاون الخليجي، نلاحظ أن دول المجلس في أعوامها الأولى أي بداية من 2010-2014 عرفت ارتفاعا كبيرا في نسبة الصادرات السلعية، حيث وصلت سنة 2012 إلى 942.33 و هذا راجع إلى الإيرادات النفطية الكبيرة جعلها تبقى في ثبات طيلة هذه الأربع سنوات، لكن مع بداية سنة 2015 نلاحظ تراجع جد ملحوظ لنسبة الصادرات ليصل سنة 2016 إلى 465.24 مليار دولار، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في هذه الفترة لتعود مجلس التعاون الخليجي مرة أخرى للارتفاع و التطور في ثلاث سنوات الأخيرة،حيث تراوحت بين 537.5 مليار دولار سنة 2017، و652.5 مليار دولار سنة 2018، و 582.4 مليار دولار سنة 2019.

لذلك فإن أسعار النفط في السوق هي من تحدد تطور أو تدهور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي فإذا زاد السعر زادت الصادرات و العكس صحيح.

الشكل (02) : التوزيع النسبي لإجمالي الصادرات السلعية حسب أقسام النظام المنسق عام 2018.

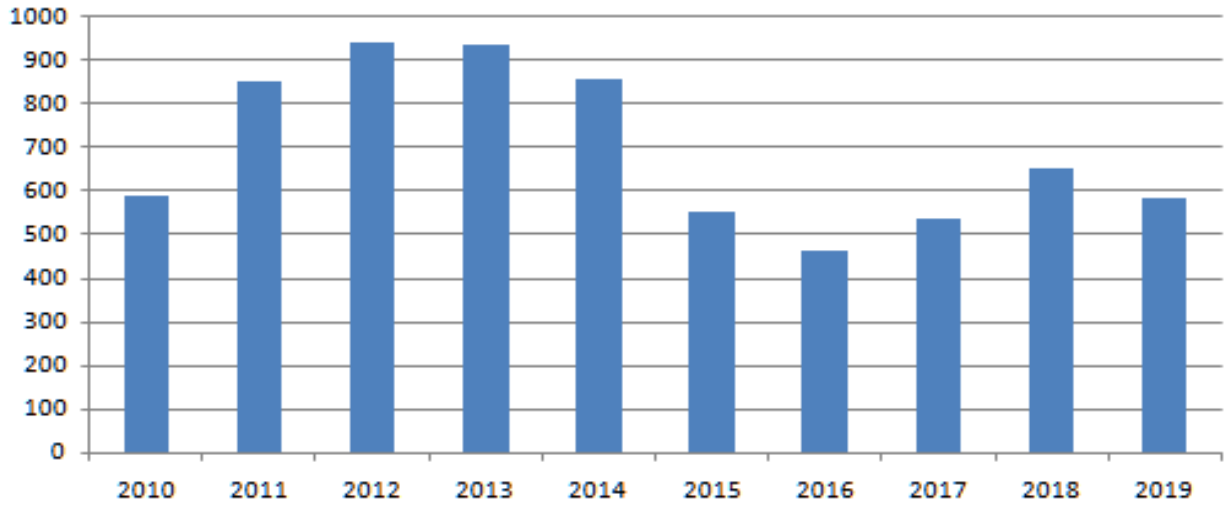

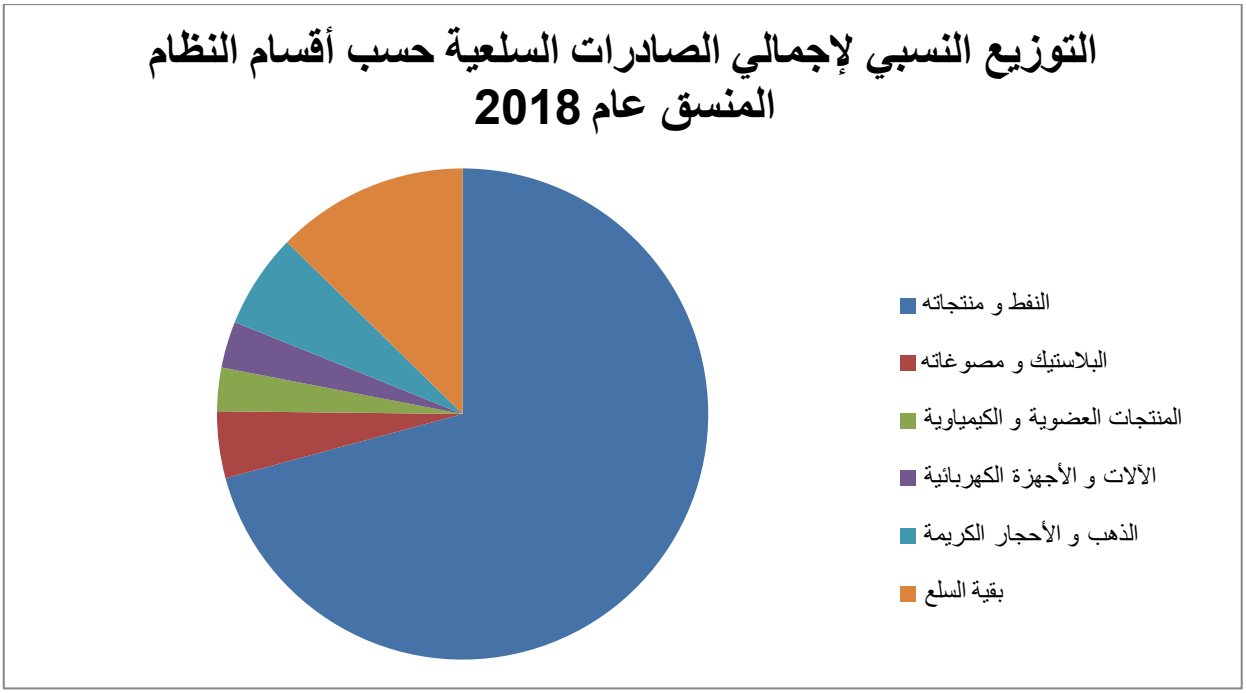

المصدر : المركز الخليجي للإحصاء http://www.gcc-sg.org شوهد 2021/06/12.

يتضح من توزيع إجمالي صادرات مجلس التعاون الخليجي السلعية إلى الأسواق حسب أقسام النظام المنسق عام 2018م، سيطرت مجموعة المنتجات النفطية على تركيبة صادرات مجلس التعاون شكل، حيث يأتي النفط و منتجاته في المقدمة بنسبة 69.3% من قيمة إجمالي الصادرات السلعية لتبلغ نحو 452.18 مليار دولار أمريكي خلال عام 2018 مقارنة بـ372.48 مليار دولار أمريكي خلال عام 2017، بمعدل نمو بلغ 21% عن العام المسبق، تليها مجموعة الذهب و الأحجار الكريمة بنسبة 6.1%، البلاستيك و مصوغاته بنسبة 4.3%، الآلات و الأجهزة بنسبة 3%، المنتجات الكيماوية العضوية بنسبة 2.8% و الآلات و المعدات الآلية بـ2.1%.

الشكل (03) : يمثل التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لدول المجلس في إجمالي الصادرات لعام 2018.

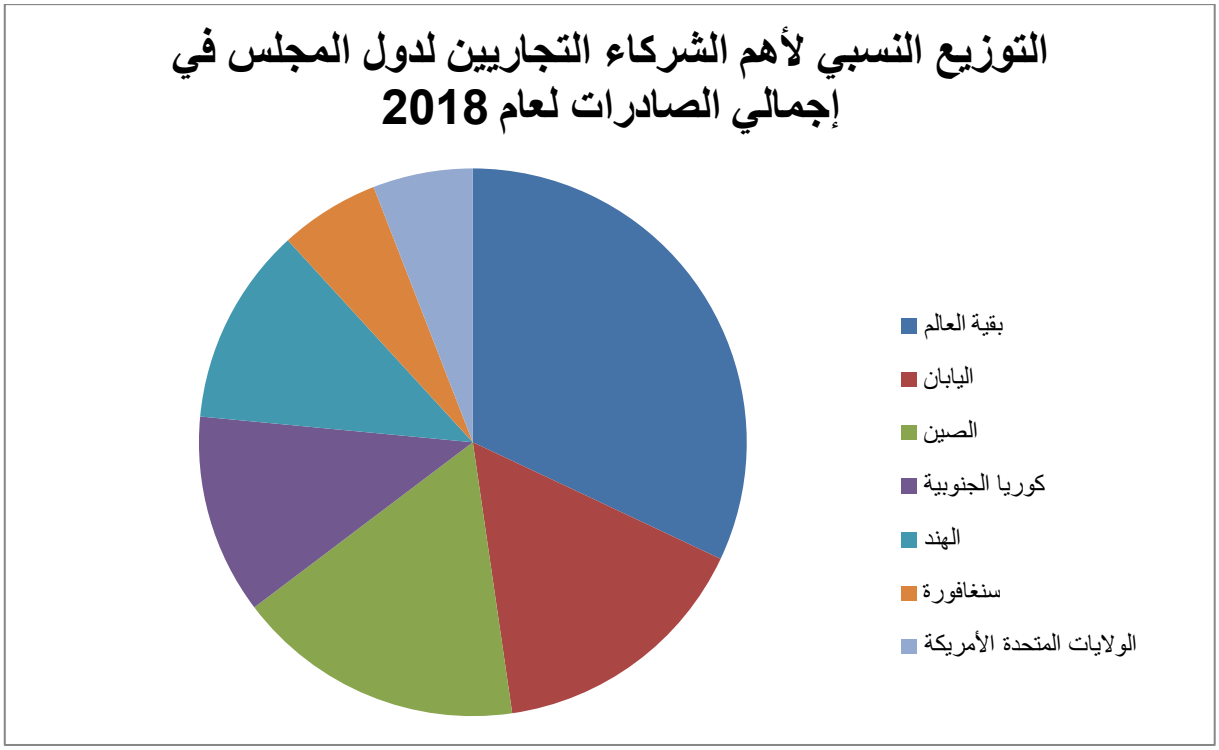

المصدر : المركز الخليجي للإحصاء http://www.gcc-sg.org شوهد 2021/06/19.

احتلت الصين المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون الخليجي من حيث إجمالي الصادرات السلعية حيث شكلت ما نسبته 15.1% من إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون إلى الأسواق العالمية في عام 2018، وبلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية الى الصين نحو 98.52 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، مقارنة ب81.16 مليار دولار أمريكي، في عام 2017م، بنسبة نمو بلغت 21% فيما احتلت اليابان المرتبة الثانية بنسبة 13.3% تليها الهند بنسبة 11.2% و كوريا الجنوبية بنسبة 10%، و الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5.8%، و سنغافورة بنسبة 5.3% كما يتضح من الشكل، حيث تشكل هذه الدول أكبر المستوردين للنفط الخام و الغاز الطبيعي من دول مجلس التعاون.

ثانيا : تطور واردات مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2019/2010 :

عرفت واردات مجلس التعاون الخليجي مصادر متعددة لاحتياجاتها الاستهلاكية و الاستثمارية، حيث عرفت إيرادات مجلس التعاون الخليجي بعد الأزمة العالمية استقرار ملحوظا في قيم إيراداتها، و الجدول التالي يمثل إحصائيات واردات مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2019.

الجدول (02) : يمثل تطور واردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2019 :

(الوحدة مليار دولار)

السنة / الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
الإمارات	132.175	164.127	181.761	186.539	189.632	184.172	250.1	247.7	229.3	233.7	1999.206
البحرين	16.829	18.727	19.822	18.523	17.704	16.427	9.5	10.6	12.2	11.1	153.432
السعودية	106.762	131.586	155.592	168.155	173.833	174.675	130.00	122.4	121.9	138.4	1423.303
عمان	19.972	24.018	28.635	35.577	30.944	29.007	11.32	22.3	20.2	19.2	241.173
قطر	23.233	22.33	25.214	26.865	30.442	32.611	26.7	26.4	30.3	27.9	271.995

المصدر : المركز الخليجي للإحصاء www.gcc-sg.org //:http شوهد 2021/06/16

التحليل :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاعا ملحوظا لقيمة الواردات لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا خلال الفترة من 2010-2014، ثم استقرار لها بعد تراجع أسعار النفط إلا في دولة الإمارات التي شهدت ارتفاعا ثابتا خلال هذه الفترة.

أما على مستوى كل دولة، نلاحظ أن الإمارات تحتل المرتبة الأولى في الواردات، فهي تساهم بنسبة 45.78% من إجمالي إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه الفترة، تليها في المرتبة الثانية السعودية بنسبة 32.59%، ثم تليها الكويت ب7.60%، قطر 6.22%، عمان ب5.52% و المرتبة الأخيرة البحرين ب3.51%.

الشكل (04) : يمثل تطور إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي.

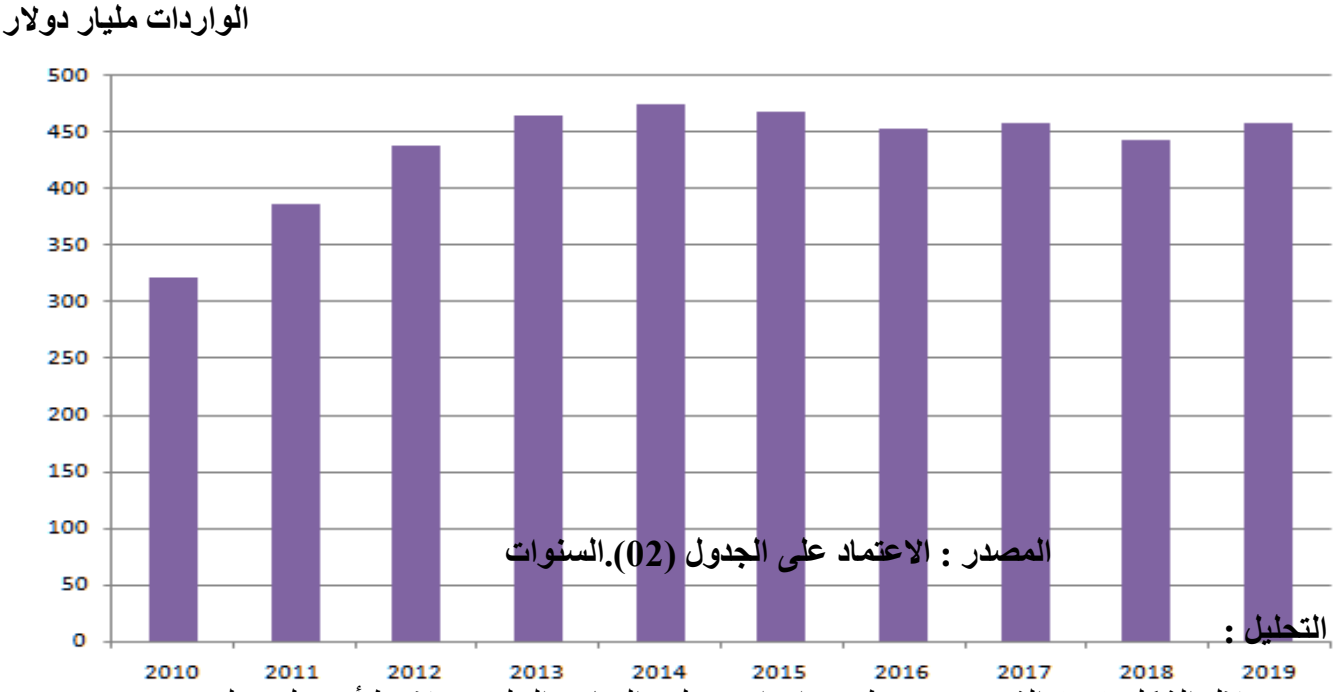

المصدر : الاعتماد على الجدول (02).السنوات

التحليل :

من خلال الشكل (04) الذي يوضح تطور واردات مجلس التعاون الخليجي نلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي في أعوامها الأولى أي بداية من 2010-2014 عرفت تزايدا ملحوظا في إجمالي

الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفعت من 321.629 مليار دولار بسنة 2010 إلى أعلى قيمة لها سنة 2014 فقدرت ب475.59 مليار دولار، وهذا راجع إلى ارتفاع العائدات النفطية.

و مع بداية سنة 2015 شهدت استقرارا ملحوظا استمر لغاية 2019م و يعود ذلك لاعتماد مجلس التعاون الخليجي على السلع المستوردة في الاستهلاك و التكوين الرأسمالي الثابت.

الشكل (05) : يمثل التوزيع النسبي لإجمالي الواردات السلعية حسب أقسام النظام المنسق عام 2018.

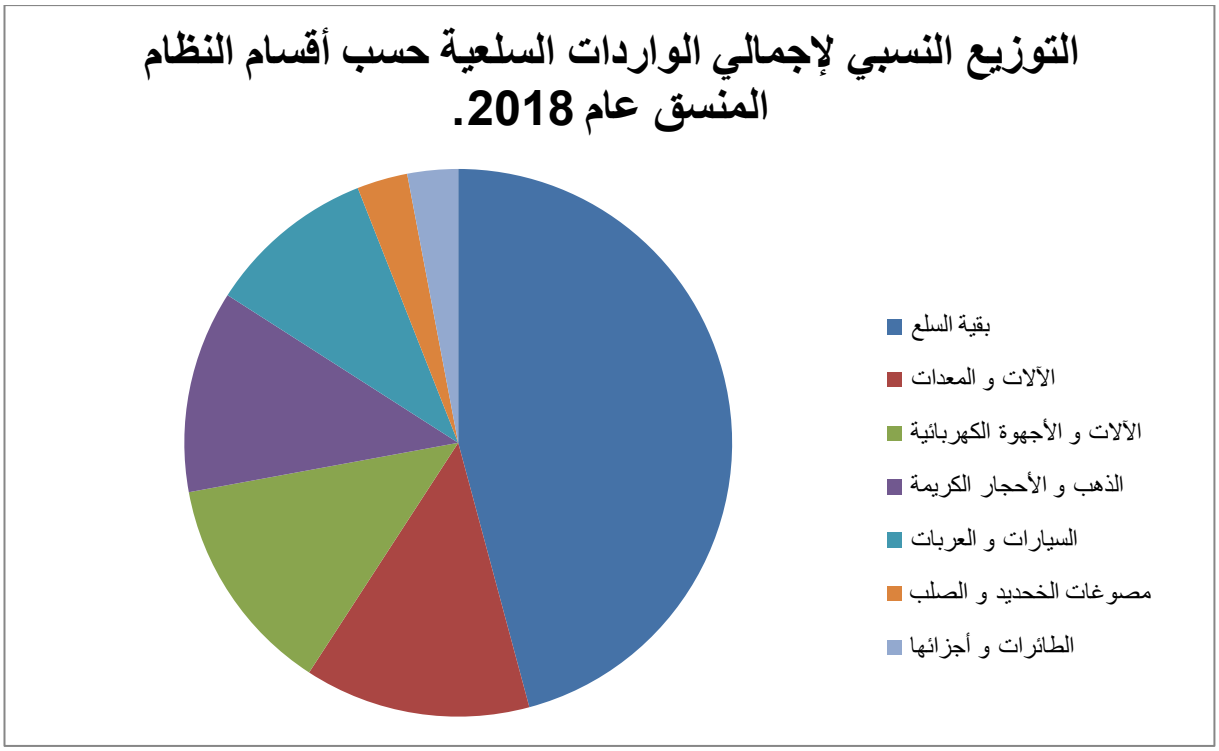

المصدر : المركز الخليجي للإحصاء www.gcc-sg.org http:// شوهد 2021/06/10

التحليل :

استأثرت الآلات و المعدات على نسبة 15.4% من قيمة إجمالي واردات مجلس التعاون الخليجي أي ما يقارب 68.28 مليار دولار أمريكي خلال عام 2018م مقارنة 70.48 مليار دولار أمريكي و بانخفاض بلغت نسبته 2.3% خلال عام 2018م مقارنة بعام 2017م، كما يتضح ذلك من الشكل، و يليها في المرتبة الثانية الواردات من الآلات و الأجهزة الكهربائية بنسبة 13% .

يلي ذلك الذهب و الأحجار الكريمة بنسبة 12.8% و السيارات و العربات و أجزائها ب2.9%

الشكل (06) : يمثل التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لدول المجلس في إجمالي الواردات لعام 2018.

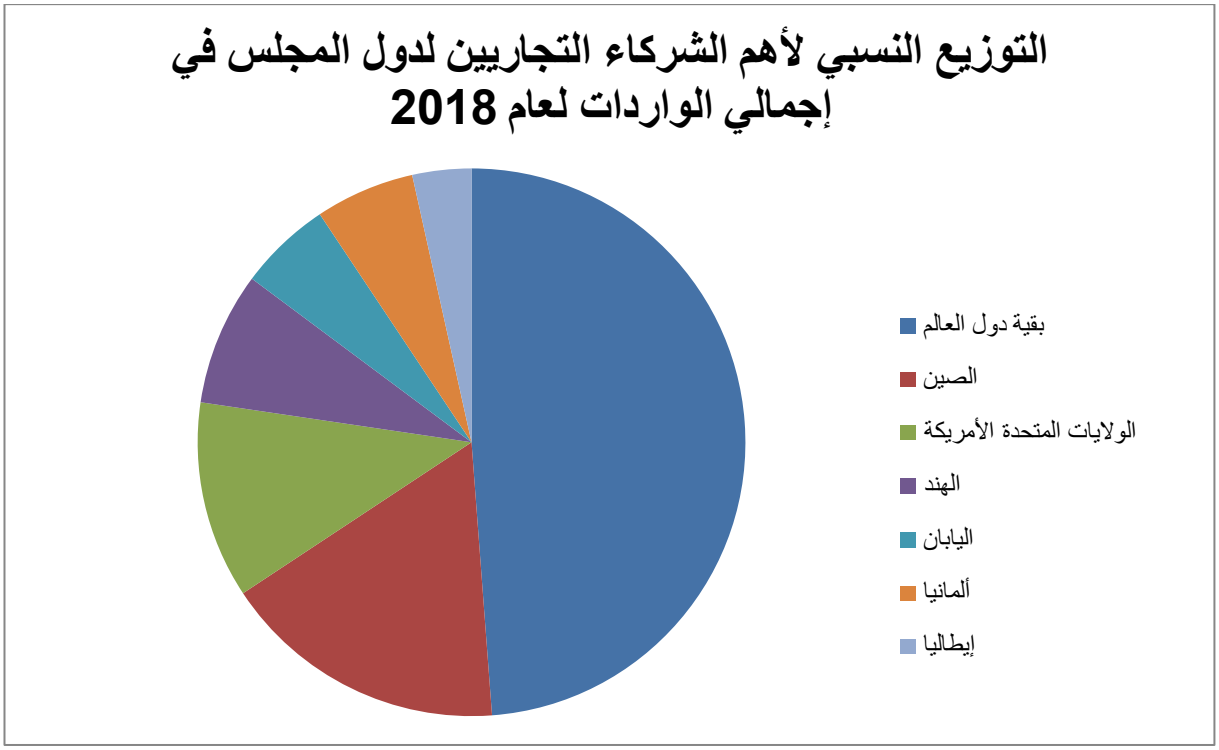

المصدر : المركز الخليجي للإحصاء http:// www.gcc-sg.org شوهد 2021/06/10

التحليل :

احتلت المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي في إجمالي الواردات السلعية لعام 2018م، حيث شكلت ما نسبته 17.0% من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون في الأسواق العالمية لعام 2018 و بقيمة بلغت 75.3 مليار دولار أمريكي لعام 2018 مسجلة انخفاض مقارنة ب 77.7 مليار دولار أمريكي لعام 2017م، فيما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 11.7% تليها الهند بنسبة 7.9% و اليابان 5.5% و ألمانيا 5.5% و إيطاليا بنسبة 3.5% .

المطلب الثاني : تطور حركة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

أولا : الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

تعمل التكتلات الاقتصادية على منح العديد من المزايا لتطوير التصدير فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال الجدول الذي يبين إجمالي الصادرات البينية لدول المجلس.

الجدول 03 : يمثل اجمالي الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة2003-2017.

(الوحدة مليون دولار)

الدول / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2003	2633.70	1406.87	6215.70	1062.10	648.08	488.84	12455.29
2004	2397.10	1415.12	8203.70	1257.40	983.14	489.31	14745.77
2005	4763.70	1962.22	12057.00	1718.60	1526.93	518.49	22546.94

المصدر : السوق الخليجية المشتركة، الأمانة العامة عبر الموقع : www.gcc-sg.org شوهد يوم 2021/06/15.

التحليل :

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه و الشكل رقم (07) نلاحظ أن قيمة الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في تزايد مستمر ابتداء من عام 2003، وهو العام الذي تم في إنشاء الاتحاد الجمركي و إلى غاية 2008 حيث سنة 2009 شهد تراجع ملحوظ في قيمة الصادرات، حيث بلغت نسبة هذا التراجع مقارنة مع نسبة 2008 ب0.11%، وذلك راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاد هذه الدول، وفي عام 2010 عادت قيمة الصادرات إلى النمو و الارتفاع مرة أخرى إلى غاية 2013، حيث بلغ قيمة هذه الصادرات ب71917.19 مليار دولار، أما في سنة 2014 قد انخفضت قليلا في قيمة الصادرات إلى 71238.10 مليار دولار، وهذا راجع إلى انخفاض سعر النفط، لتعود مجددا إلى النمو منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2017 حيث بلغت قيمة الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي 76818.9 مليون دولار سنة 2017.

و من خلال تحليلنا لكل دولة على حدا، نلاحظ أن دولة الإمارات هي التي تملك اقبر قيمة من إجمالي الصادرات البينية، حيث بلغت 212703.97 مليون دولار، و نلاحظ أنها الدولة الوحيدة المحافظة على معدل صادراتها، وذلك لمرونة اقتصادها و عدم تأثره بالأزمات و النكسات الخارجية.

و نلاحظ كذلك بأن السعودية هي ثاني دولة تملك أكبر قيمة للصادرات بعد الإمارات حيث بلغت قيمة الصادرات من إجمالي الصادرات البينية ب292016.11 مليون دولار، حيث نلاحظ انه عام 2003 بلغت قيمة صادراتها البينية 6215.70 مليون دولار و بقيت في ارتفاع مستمر حيث بلغت 22065.03 مليار دولار و ذلك عام 2008 لتتراجع قليلا سنة 2009 و 2010 حيث بلغت قيمة الصادرات البينية

20520.50 مليون دولار و 19078.18 مليون دولار على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط، و في سنة 2011 نلاحظ ارتفاع ملحوظ حيث بلغ 24676.10 مليون دولار لتبقى ثابتة إلى غاية سنة 2014 وذلك بسبب الأزمة العالمية.

أما بالنسبة لدولة عمان فنجدها تحتل المركز الأخير بالنسبة لقيمة الصادرات البينية حيث بلغت سنة 2003 ب106210 مليون دولار، وبقيت في ارتفاع على مر السنوات إلى غاية 2014 حيث بلغت 8401.70 مليون دولار لتنخفض إلى حوالي النصف سنة 2015 ب3995.5 و ذلك بسبب الأزمة العالمية التي أثرت تأثيرا سلبيا على عمان لهشاشة اقتصادها و استمرت في الانخفاض لغاية 2017 بقيمة 5317.3 مليون دولار.

الشكل (07) : المنحنى البياني لتطور إجمالي الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2003-2017.

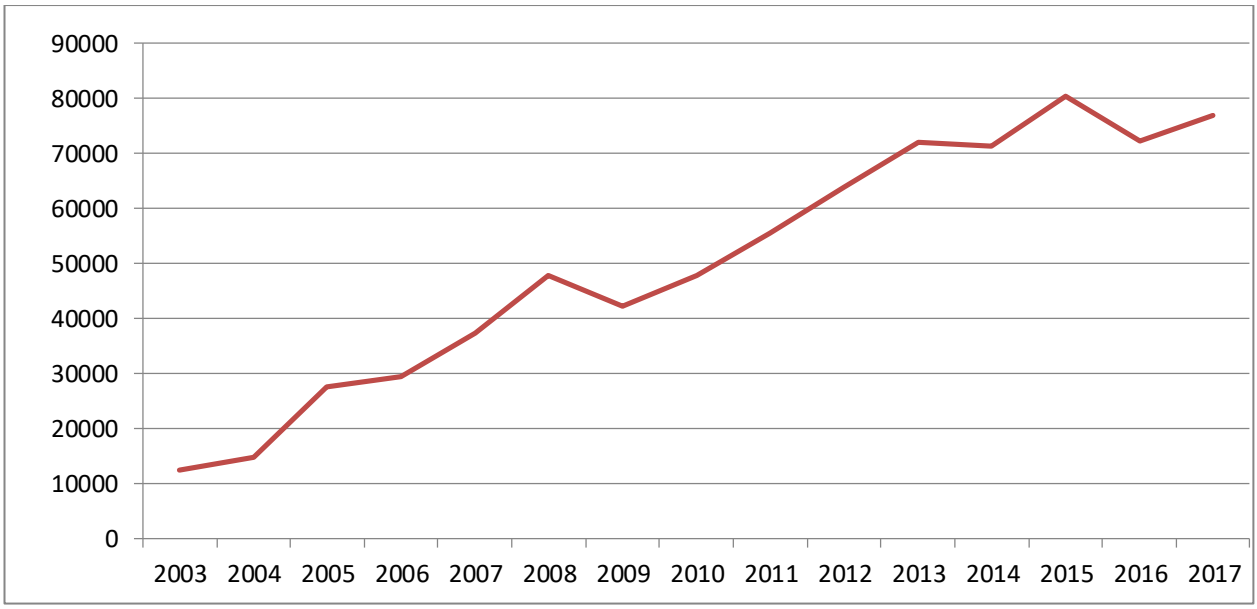

المصدر : الاعتماد على الجدول رقم (03).

ثانيا : الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي :

مع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أصبحت الدول تقوم باستيراد الموارد التي تعاني منها من ندرة من الدول التي تنتمي معها في التكتل، من خلال الامتيازات الممنوحة، في ظل التكتلات، وهذا ما سنراه في دول مجلس التعاون الخليجي، ومدى تطور الواردات فيما بينها.

الجدول (04) : يمثل إجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2003-2017 :
(الوحدة : مليون دولار)

الدول / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2003	2023.8	2852.8	1688.0	1826.0	730.9	1257.8	10379.3
2004	2546.8	3686.0	2276.5	3010.8	1102.6	1685.5	14308.2
2005	2906.8	4904.7	2728.8	2788.8	1408.0	1685.5	16422.6
2006	4798.0	5873.9	3269.1	3342.1	2159.2	2467.9	21910.2
2007	4855.4	7085.6	3825.0	4821.6	3321.7	2280.3	26189.5
2008	6336.3	8817.1	4973.6	7175.4	3996.7	2667.0	34626.1
2009	5864.6	5685.3	4678.7	5338.7	3894.7	2281.3	27743.3
2010	6082.1	7732.1	5956.4	6797.4	3726.8	2524.9	32819.7
2011	7575.7	9976.9	8568.8	8579.8	3843.7	3656.0	42200.9
2012	7554.3	10884.0	10349.1	9283.7	4025.1	3941.7	46037.9
2013	8688.9	10622.8	12919.4	13951.8	3902.2	4788.1	54873.2
2014	8279.9	9909.4	12744.4	12151.7	3465.6	4964.3	52465.7
2015	11041.9	6227.6	12990.3	6278.8	5103.8	4964.3	46613.2
2016	13754.0	5350.7	10942.1	4754.9	5163.4	4901.5	44866.5
2017	13781.7	6752.4	12101.1	5240.3	3519.6	5346.9	46742.0
المجموع	106745.6	91513.0	121707.1	94107.4	53903.0	51819.8	519796.0

المصدر : السوق الخليجية المشتركة، الأمانة العامة عبر الموقع : www.gcc-sg.org شوهد يوم 2021/06/16

التحليل:

بلاحظ من خلال الجدول رقم (04) الذي يمثل الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، والشكل رقم (08) أن هناك تطور واضح و ملحوظ في قيمتها، حيث انتقل المبلغ من 10379.3 مليون دولار سنة 2003 إلى قيمة 46742 مليون دولار سنة 2017 أي أنه أخذ منحنى تصاعدي على مر السنوات إلا سنة 2009 انخفض إلى 27743.3 مليون دولار، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية.

أما على مستوى كل دولة نلاحظ أن السعودية هي التي تحتل المرتبة الأولى في قيمة الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، ففي عام 2003 بلغت قيمة وارداتها 1688.0 مليون دولار، وبقيت في تصاعد مستمر حيث بلغت سنة 2008 قيمة 4973.8 مليون دولار لتعود إلى التراجع عام 2009، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث بلغت 4678.7 مليون دولار لترتفع مجددا ارتفاع ملحوظ حيث بلغت 12101.1 مليون دولار، وذلك بعد 8 سنوات أي سنة 2017.

أما الإمارات احتلت المرتبة الثانية بعد السعودية من إجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت قيمة إجمالي الواردات مدى الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2017 قيمة 106746.2 مليون دولار، ففي سنة 2003 كانت مساهمة بقيمة 2023.8 مليون دولار لتزيد من حجم وارداتها على مر السنوات حيث بلغت مبلغ 6996.3 مطلع عام 2008، و مع ظهور الأزمة المالية العالمية، و ذلك سنة 2009 تراجعت قليلا إلى 5864.6 لتعود مجددا للارتفاع حيث بلغت 13781.7 مليون دولار سنة 2017.

و نلاحظ أن دولة قطر هي التي احتلت المركز الأخير من إجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت قيمة إجمالي الواردات البينية ب50730 مليون دولار، وهذا خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2017، ففي سنة 2003 بلغت قيمة وارداتها 730.9 مليون دولار لتواصل الارتفاع إلى غاية 2016 بقيمة 5163.4 مليون دولار، لتتراجع بشكل مريع إلى 3519.6 مليون دولار عام 2017.

الشكل (08) : المنحنى البياني لإجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2003-2017.

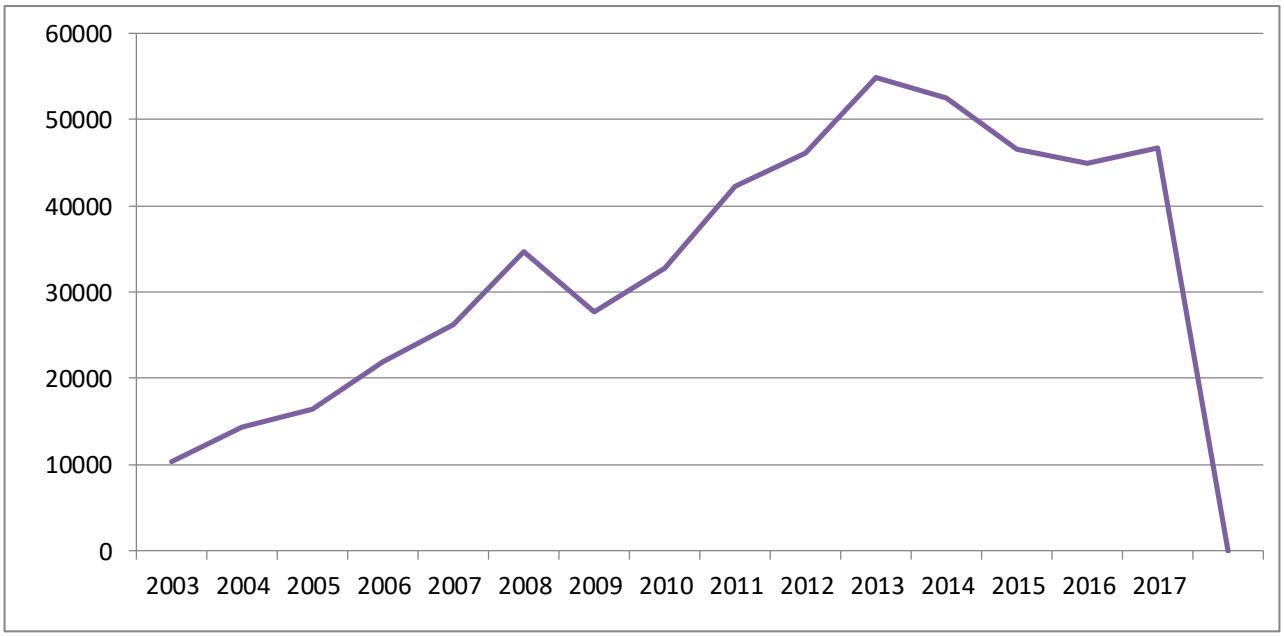

المصدر اعتماد على الجدول (04)

المبحث الثالث : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي.

أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات البينية من الموارد الرئيسية المحركة للنشاط الاقتصادي و تفعيله، حيث يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على توسيع العلاقات و الروابط الاقتصادية

بين الدول التي أصبحت اليوم تظهر في شكل اتحادات و تكتلات متشابهة جغرافيا أو اقتصاديا، وحتى سياسيا لما يضيفه الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف من زيادة في حجم التمويل و نقل التكنولوجيا، و زيادة التشغيل حيث تسعى دول مجلس التعاون الخليجي على الدوام لتحسين مناخها بصورة متواصلة، إضافة إلى تقديم الحوافز و الامتيازات اللازمة ليكون حاج بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، و الاستثمارات البينية حيث تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تفعيل الاستثمار البيني، كهدف رئيسي من أجل المصلحة الوطنية و العامة للدول الأعضاء في التكامل، لذا سنتطرق في المطلب الأول إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو دول مجلس التعاون الخليجي، والاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول مجلس التعاون الخليجي :

سعت دول مجلس التعاون الخليجي على الدوام إلى خلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال الخارجية و توجيهها للاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية في صورة مشروعات مشتركة مع رأس المال الخليجي العام و الخاص على حد سواء لتقليل الاعتماد على النفط باعتباره المصدر الأساسي للناتج المحلي.

أولا : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول (05) : يمثل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة من 2010-2019 :

(الوحدة مليار دولار)

الدول / السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
الإمارات	2015.0	2178.0	2536.0	8828.3	11735.9	16691.6	15711.4	14059.9	15079.2	15901.1	104796.4
البحرين	334.0	-920.0	515.96	537.9	-393.6	3190.9	-880.0	228.9	111.1	-197.0	3330.5
السعودية	3907.0	3430.0	4402.0	4943.0	5396.6	5390	8936	7280	22987	13185	79856
عمان	1498.0	1222.3	884.2	933.6	1357.6	335.5	356.3	2423.9	566.5	1115.5	10693.4
قطر	1863.1	10108.5	1840.1	8021.4	6748.3	4023.3	7901.9	1694.7	3522.8	4450.2	50182.3
الكويت	3888.0	10712.9	6741.3	1654.9	10466.0	5362.2	4922.6	3134	5713.6	-2493.4	49711.8
المجموع	15506.6	26791.5	16919.5	39906.1	14376.2	34998.4	36553.4	34700.4	45981.6	31959.4	297693.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

التحليل:

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2019، قدرت بـ297693.4 مليار دولار، حيث عرفت

تذبذبا خلال هذه الفترة فسجلت أدنى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 14376.2 مليار دولار أعلى قيمة لها سنة 2018، أي بعد 4 سنوات بقيمة 45981.6 مليار دولار، يعود ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية، الربيع الرابع انخفاض أسعار النفط.

أما بالنسبة لكل دولة نلاحظ أن الإمارات و السعودية كان لهما نصيب الأسد خلال هاته الفترة و هذا ما يتوافق مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية لهذين البلدين، وهذا ما يؤكد على أهمية الاستثمار الأجنبي، حيث تساهم كل منهما بنسبة 35.18% و 16.85%، و الكويت بنسبة 16.69% و تأتي في المرتبتين الأخيرتين كل من البحرين و عمان بنسبتي 1.11% و 3.5% على التوالي.

ثانيا : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول (06) : يمثل تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة من 2010-2019 :

(الوحدة مليار دولار)

الدول / السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
الإمارات	8796.7	7152.1	9566.6	9764.9	11071.5	8550.9	9604.7	10354.2	10385.2	13787.4	99034.2
البحرين	155.8	98.4	1545.2	3728.7	1518.6	64.89	243.3	1426.0	1654.2	941.7	11376.7
السعودية	29233.0	16308.0	1218.2	8865	8012	8141	745.3	1419	4247	4562	100422
عمان	1243.1	1752.9	1365.4	1612.4	1287.3	-2171.6	2265.2	2918.0	4190.5	3124.6	17587.8
قطر	4670.3	938.5	395.8	-840.3	1040.3	1070.8	773.9	985.9	-2186.2	-2812.6	4036.4
الكويت	1304.6	3259.0	2872.5	1433.6	953.4	310.5	418.7	348.1	204.0	104.4	11208.8
المجموع	45403.5	29508.9	27927.5	24564.3	23883.1	15966.49	20758.8	17307.1	18494.7	197070.5	243521.8

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

التحليل :

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2019 قدرت ب243521.8 مليار دولار، وقد عرفت انخفاضا مستمرا طيلة هاته الفترة حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2015 بقيمة 15966.49 مليار دولار، ويعود ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية، الربيع الرابع، انخفاض أسعار النفط.

أما بالنسبة لكل دولة، نلاحظ أن السعودية و الإمارات كان لهما نصيب الأسد خلال هذه الفترة، وهذا راجع إلى استراتيجيات التنمية الاقتصادية لهذين البلدين و التي تؤكد على أهمية الاستثمار الأجنبي، حيث تساهم كل منهما بنسبة 41.23% و 40.66% على التوالي، من مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية

المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي، ثم تليهما كل من عمان بنسبة 7.22% البحرين بنسبة 4.67%، الكويت 4.60%، و تأتي قطر في المرتبة الأخيرة بنسبة 1.65%.

المطلب الثاني : تدفقات الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تفعيل الاستثمار البيني كهدف رئيسي و كأساس من أساسيات التكامل الإقليمي، لذا سنحاول في هذا المطلب معرفة إحصاءات حول الاستثمارات بين دول المجلس.

الجدول (07) : إجمالي الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (التكلفة الإجمالية للمشروعات) ما بين 2003-2016.

(الوحدة مليار دولار)

الدول / السنة	الإمارات	السعودية	البحرين	عمان	قطر	الكويت	المجموع
الإمارات		18003	4679	5178	8081	2869	38810
السعودية	6619		1237	559	108	153	567117
البحرين	1193	942	1	504	2888	118	5646
عمان	300	1164	205		105	43	1817
قطر	1340	2827	211	3564	158	105	7805
الكويت	7418	2625	7268	2051	731		20093
المجموع	16770	25561	13411	11896	11913	3336	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017 ص 127.

التحليل :

من خلال الجدول الذي يمثل إجمالي الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي نلاحظ بالنسبة للدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات البينية خلال القترة 2003-2016 أن السعودية هي التي احتلت الصدارة بقيمة 567117 مليار دولار، تلتها الإمارات بقيمة 38810 مليار دولار، ثم الكويت بقيمة 20093 مليار دولار، ثم قطر ب 7805 مليار دولار ثم البحرين ب5646 مليار دولار، وأخيرا عمان ب1817 مليار دولار.

أما حسب الدول المستقبلة للمشروعات الاستثمارية فقد كانت السعودية في الصدارة بقيمة 25561 مليار دولار، تلتها الإمارات بقيمة 16770، ثم البحرين ب 13411 مليار دولار، قطر ب11913 مليار دولار، عمان ب 11896 و أخيرا الكويت ب3336 مليار دولار.

مما سبق يتضح أن هناك تفاعل بين دول المجلس من حيث الاستثمارات البينية ما بين 2003-2016، ولا يمكن أن ننسى بعض الأزمات التي أثرت عليها بشكل سلبي خاصة الأزمة المالية العالمية.

خلاصة الفصل:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية حول المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، و التجارة الخارجية و البينية و الاستثمار الأجنبي المباشر و البيني، في ظل التكتل الاقتصادي قبل الأزمة العالمية و بعدها أي منذ 2003 إلى غاية 2019.

و يتضح لنا من خلال دراستنا التحليلية أن دول مجلس التعاون الخليجي دول غنية تنتمي إلى الدول النامية لأنها تعتمد على النفط الذي يعتبر أساس اقتصادها.

و لقد لاحظنا ذلك من خلال تأثير حجم التجارة الخارجية و التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، و كذلك حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأسعار النفط بصفة مباشرة.

الخاتمة

خاتمة:

شهد العالم في القرن العشرين عدة تحولات و تغيرات خاصة مع سقوط الاتحاد السوفياتي و انتصار الرأسمالية و نهاية الحرب الباردة، حيث ظهرت مستجدات جديدة على الساحة العالمية و هي ظاهرة العولمة حيث أصبحت حتمية تاريخية تفرض نفسها على الأمم و الشعوب، إذ فرضت على الدول مراجعة إستراتيجيتها، وتطوير نظمها مع ما يتلاءم مع النظام العالمي الجديد.

و قد أدى هذا التحول إلى رغبة بعض الدول إلى تعزيز و الحفاظ على اقتصادها مما جعلهم يبحثون عن التعاون و التكامل فيما بينهم خاصة في المجال الاقتصادي و قد ظهرت بعض التكتلات الاقتصادية بعضها في إطار إقليمي و أخرى شبه إقليمي من أجل التخلص من كل ما يعيق التدفق الحر لكل سلع التجارة الدولية، و ظهور دعوات تروج لتحرير المبادلات التجارية، و الانفتاح الاقتصادي على أنها الحل الأمثل لفك جميع المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية .

و من هنا برزت ظاهرة التكامل الاقتصادي لعدة عوامل في مقدمتها التحولات الهيكلية في الاقتصاد الدولي التي أكدت حتمية الانضمام إلى أقوى التكتلات الاقتصادية للدفاع عن المصالح الوطنية.

و قد مر العالم بأزمة مالية تعتبر من أشد و أخطر الأزمات التي عرفها التاريخ الاقتصادي، حيث أثرت سلبا على الاقتصاد العالمي و أدت إلى شل و خسارة أكبر الشركات و المؤسسات المالية والدولية، حيث خلقت ركود و خسائر على حركة التجارة الدولية، و ركود في الأسواق و انكماش في حركة الصادرات و الواردات.

و قد عرف التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي عدة تطورات في حركة التجارة الدولية البينية و الخارجية، حيث تراجعت حركة الصادرات و الواردات البينية و الخارجية على إثر الأزمة المالية العالمية، و بفعل تراجع أسعار النفط نتيجة تراجع الطلب، و قد ساهمت الأزمة العالمية في تحويل التجارة للعديد من دول المجلس نتيجة انخفاض وارداتها الخارجية وهو ما اثر على الكفاءة الاقتصادية لدول المجلس

نتائج الدراسة :

-التكامل الاقتصادي هو تلك العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض حركة التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في التكامل,وتاتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية,وكدالك العقبات التي تعرقل انسياب رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى ماتتجه إليه هده الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة,هدا مايجعل الدول المنظمة للتكتل اقتصادي كجسد واحد,وهدا لما يحمل العديد من المزايا للدول المتكاملة ,من بينها اتساع حجم السوق, وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل ,كما يسهم التكامل الاقتصادي في بناء قاعدة تكنولوجية,وتوفير درجة اكبر لحماية الاقتصاد,وزيادة التشغيل وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

وهدا مايثبث صحة الفرضية الأولى.

-حقق مجلس التعاون الخليجي عدة انجازات,حيث تمكن من إقامة اتحاد جمركي ثم الانطلاق بعد دالك الى إقامة سوق خليجية مشتركة وصولا إلى الاتحاد النقدي ومنه يعتبر العمل العربي المشترك بين دول المجلس التعاون الخليجي من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة,اد حافظ المجلس على تأسيسه مند عام1981 الى يومنا هدا.

وهدا مايثبث صحة الفرضية الثانية.

-مند قيام مجلس التعاون الخليجي و التجارة الخارجية تشهد تطورا متواصلا راجع الى العائدات النفطية التي تعد المتحكم الرئيسي في تطوير او تراجع التجارة الخارجية.

وهدا مايثبث صحة الفرضية الثالثة

-مند قيام مجلس التعاون الخليجي و الاستثمار الأجنبي المباشر يشهد زيادة في حجم الاستثمارات.

وهدا مايثبث صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات:

-العمل الجاد من اجل تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال وضع قرارات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيد,وتطوير بعد بنودها بما يتلائم و المستجدات الاقتصادية الدولية المحلية

-ضرورة تنويع اقتصاديات دول الخليج وعدم الاعتماد الكلي على الثروة النفطية الزائلة.

-يجب توفير رغبة قوية لتحقيق النجاح في مسيرة التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي للوصول الى ماوصلت اليه الدول المتقدمة.

-العمل على توفير بيئة مستقرة ومناسبة لجدب الاستثمارات الاجنبية من الخارج,واعادة توطين رؤوس الاموال الوطنية من اجل ان تقوم بدورها في دعم النمو والتنمية الاقتصادية.

افاق البحث:

يبقى هدا الموضوع مقترحا لدراسات و بحوث اخرى تكثن اكثر عمقا و تفصيلا ودالك من خلال.

-دراسة واقع وافاق التجارة الخارجية والتنمية لدول مجلس التعاون الخليجي

-مجلس التعاون الخليجي وفكرة انظمام اعضاء جدد له.

قائمة المراجع

- **المصادر و المراجع بالعربية :**

أولا: الكتب:

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان ، الأردن،2010م.
2. إسماعيل العربي، التكتل و الاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981م.
3. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظريات و السياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011م.
4. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008م.
5. بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البداوي، دار النهضة، القاهرة، 1964م.
6. جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دارة هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000م.
7. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1998م.
8. سنامي عفيف حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق، الطبعة الثانية، الدار المصرية للبنانية، القاهرة، 1994م.
9. سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009م.
10. محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009م.
11. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي، بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2011م.
12. عبد الرحمن يسري أحمد و شركائه، الاقتصاد الدولي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005م.
13. عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.
14. علي القز ويني، التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا الجماهيرية العظمى،2004م.
15. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن،2007م.
16. فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003م.
17. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004م.
18. كمال بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر، الإسكندرية، القاهرة، 1984م.
19. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية و التطبيق، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000م.
20. محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2009م.
21. نريه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2006م.
22. هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009م.

ثانيا : الأطروحات و المذكرات:

أ. الأطروحات:

1. حوسين بلخيرات، التكامل الإقليمي من منطقة المغرب، دراسة تحليلية مقارنة في إسهامات نظريات العلاقات الدولية، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2016-2017.
2. طويل حدة، دور الاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمات(أزمة اليونان)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.
3. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.
4. عربي ناصر صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحايل الصدمات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقايد، 2015-2016.

ب. المذكرات:

1. بريرق خالد، آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
2. بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
3. خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
4. زين الدين حماشي، انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا(آسيان)،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.
5. شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009-2010.
6. عبد الرحمن روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لمجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
7. عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية و تحدي الوحدة، مذكرة ماجستير، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011-2012.

ثالثا: الملتقيات و الدوريات:

أ. الملتقيات الدورية:

1. غربي هشام، محمد مداحي، اشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء دراسة المالية العالمية لعام 2008، دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012.
2. وصاف سعيدي، مجلس التعاون الخليجي، دراسة تقييمية لمسار التكامل الاقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي كآلية تحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.
3. وهيبة حلمي و آخرون، تفاعل التكتلات الاقتصادية و المستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي، الواقع و التحديات، جامعة الأغواط، 2007.

- **المراجع باللغة الأجنبية :**

أولا: الكتب:

1. Marcfortt jean , droit et pratique de l'union européenne, éducation, gualimio éditeur, paris , 2001.
2. Miroslav n.jovanovic and Richard g.n lipseg , international economic integration " limit and prospects ", second edition , london, routledge , 1998.

ثانيا: مراجع الأنترنت:

1. موقع الأمانة لمجلس التعاون الخليجي www.gcc-sg.org
2. السوق الخليجية المشتركة الأمانة العامة www.gcc-sg.org
3. المركز الخليجي للإحصاء www.gcc-sg.org